



عبد المومن شباري
فقيه النهج الديمقراطي

ضيف العدد: ادريس عدة



ميزانية دولة أم ميزانية أصحاب النعيم وأصحاب الجحيم

سيكوميك مكناس:

شهادة حارقة لعاملة من قلب المعتصم

نزعة الاستهلاك في ظل الأزمة

قمة الجزائر: قمة العمامة وسياسة النعامة

البادية المغربية وضرورة المشروع البديل للتغلغل الرأسمالي



في عز الأزمة،

كلمة العدد

البرجوازية الاحتكارية تحصد الأرباح الفاحشة

الأوهام ويخلق واقع الانتظارية وفي ذات الوقت يربع في فرض السلم الاجتماعي. هذا هو السلوك الذي تمارسه الحكومة عبر ما تسميه الحوار الاجتماعي مع المركزيات النقابية وغيرها من الأحزاب السياسية المخزنية أو المخزنة. الجديد هذه المرة وهو إشراك مسؤولي صندوق النقد الدولي في تعميم هذا الخطاب وإقناع الأطراف الاجتماعية به وحشرها في زاوية القبول بالوعود والالتزام بالسلم الاجتماعي.

بالنسبة للقوى المناضلة في النقابات والأحزاب السياسية التقدمية، وفي إطار هذا المستوى الذي بلغته الحالة الشعبية من تردي وبؤس وتفجير، فإن الانخراط في تحشيد القوى الذاتية وتوعيتها بواجباتها تجاه الطبقة العاملة والكادحين أصبح أمرا حيويا لا يقبل الاستمرار في العيش على الهامش، أو الانزواء في وضع الانتظارية أو إعطاء المصادقية للخطاب الرسمي للدولة. كما أنه على هذه القوى المناضلة أن تغير من طبيعة علاقتها بالمتضررين الكادحين. على هذه القوى أن تؤمن حقيقة وفعلا وليس ادعاء أن هؤلاء المتضررين هم من سيناضل ويوقف هذا الواقع الجارف من الاستغلال ومن الإمعان في هضم الحقوق النقابية والسياسية ويمنع حق التعبير والتضامن والتظاهر.

على هذه القوى المناضلة النقابية والسياسية التقدمية أن تمتنع عن لعب دور المنفس عن الحقد الشعبي، والمكبل للاستعدادات النضالية عند الجماهير. أن كل محاولة لصرف الطاقة النضالية الشعبية عن وجهتها الحقيقية هو إطالة عمر الاستغلال وإعطاء الاحتكاريين الفرصة للمزيد من الاغتناء والإفلات من المحاسبة. على القوى التقدمية أن تعيد النظر في كل الممارسات غير المخلصة لمصالح شعبنا، والتي استعان بها النظام لالتقاط أنفاسه للاستفراد بالطبقة العاملة ومناضليها المخلصين. انطلاقا من هذه الاعتبارات فإن أدوات النضال الشعبية الحالية أو المقبلة يمكنها أن ترقى إلى المستوى الرفيع من الحزم والثبات والإخلاص لخط الجماهير.

كشفت بعض المجموعات الرأسمالية عن نتائج مجمل أنشطتها للستة شهور الأولى من سنة 2022، اتضح من خلالها أنها حققت أرباحا لم يسبق لها أن حصلت عليها طيلة عقود من وجودها. إن جميع مؤشرات أنشطة العائلات البرجوازية الاحتكارية تشير أنها لم تتأثر سلبيا بالأزمة، بل زادت ثرواتها تراكما ولم يعلن عن تراجع إحداها أو إفلاسها التام. وحدها الشركات الصغيرة أو بعض الشركات المتوسطة هي التي تراجعت أو أفلست نهائيا وأغلقت أبوابها. كان ذلك بسبب تراجع القدرة الشرائية للغالبية العظمى من المواطنين والمواطنات، وأساسا بسبب عدم قدرة هذه الشركات على المنافسة ووجود الأبواب المغلقة في وجهها بوجود الاحتكار والريع السياسي.

من نتائج تطور الأزمة الحالية هو المزيد من تفاقم الفوارق الطبقة التي بلغت درجة عليا من تراكم الثروة في يد كمشة معروفة من العائلات المألوفة للرأسمال إلى جانب الاستيلاء على أجود الأراضي، وبين الغالبية العظمى من الطبقات الشعبية. وأصبحت كتلة يميزها الفقر المنتشر والمعتم الذي يصيب أكثر من 25 مليون مواطن/ة والعديد من الفئات الاجتماعية التي كانت تعد من بين الطبقات الوسطى، لكنها اليوم تتدحرج بشكل رهيب إلى صفوف الطبقات الفقيرة. فالدولة التي ترعى مصالح البرجوازية الاحتكارية هي نفسها التي ساهمت في تسارع وتيرة التفجير، وبذلك تكون في مواجهة معضلة اجتماعية ليس لها أي مخرج حقيقي منها.

أصبح الغلاء هو الشغل الشاغل عند الجماهير الشعبية لأنه يقضي على ما تبقى لها من القدرة الشرائية المتدهورة أصلا، وكل زيادة في الأسعار باتت مناسبة للنقاش والتداول في الأسباب وطرح سؤال كيف تواجهه. أما الدولة فإنها لا تملك الإرادة السياسية الحقيقية لمواجهة أهم أسباب هذا الغلاء وتلقي بالمسؤولية على الوضع الدولي والجفاف. وفي غياب تلك الإرادة فإن الدولة تسعى إلى تعميم خطاب سياسي يزرع

حزب النهج الديمقراطي العمالي بتطوان يتضامن مع عمال وكادحي المدينة

بخصوص تدبير الشأن العام المحلي وأن وجوده من عدمه لا يقدم ولا يؤخر للمدينة .

ويعلن :

- تضامنه المبدئي واللامشروط مع كافة عمال و كادحي المدينة وفي مقدمتهم:

(1) العمال المطرودون الخمس من شركة (سلام غاز) والذي يطالب بإرجاعهم الفوري لإستئناف عملهم دون شرط وتحقيق الملف المطلي المشروع والعدل لعمال الشركة .

(2) عمال شركة (صولرجيل) لصناعة الأجرور و الزليج التي تخوض سلسلة من الحوارات

عقد حزب النهج الديمقراطي العمالي بتطوان جمعه العام العادي وذلك يوم الخميس 03 نونبر بمقر الحزب ، وقد إستفاض الحاضرون في نقاش أبرز القضايا المحلية سياسيا تنظيميا و نضاليا ، مستحضرين/ات الوضع الاجتماعي المتردي وغلاء المعيشة التي تكتوي بنيرانها ساكنة المدينة ، وعليه فإن النهج الديمقراطي العمالي بتطوان يعلن للرأي العام الوطني والمحلي ماييلي :

يسجل :

- إستمرار غلاء الأسعار بل وإستمرار ارتفاع أغلب المواد الأساسية ، مما فاقم الأزمة



مع مختلف الجهات على خلفية نضالها وملفها المطلي العادل والمشروع.

(3) تضامنه المطلق مع شباب وشابات المدينة المعطلين/ات ودعوتهم إلى تنظيم وتوحيد نضالاتهم من أجل حقهم وحقهن في الشغل القار الذي يضمن العيش الكريم.

- فخره واعتزازه بنجاح الوقفة الاحتجاجية التي دعت لها الجبهة الاجتماعية المغربية بتطوان و إتضاف المواطنين والمواطنات حولها وذلك بمناسبة يوم الفقر، كما يدعو كافة القوى المناضلة بالمدينة إلى الإلتحاق بالجبهة وتكثيف النضال على قضايا الساكنة في مقدمتها " غلاء الأسعار".

- إدانتته القوية للخطوة التطبيقية التي أقدمت فيها جامعة عبد المالك السعدي وذلك بإقدام رئاستها على توقيع مذكرة تقاهم مع إحدى جامعات الكيان الصهيوني.

الإجتماعية بالمدينة المأزومة أصلا منذ 2019 وقرار إغلاق باب سبته المحتلة.

- تفاقم البطالة على صعيد الإقليم في صفوف كل الفئات العمرية وبشكل خاص في صفوف الشباب والشابات مع تسجيل غياب أي مبادرة تنموية حقيقية تضمن الشغل القار الذي يحفظ العيش الكريم .

- بيع الوهم للشباب والشابات من خلال ما سمي "برنامج أوراش" وهو محاولة بنيسة "لشراء السلم الإجتماعي" وفرصة جديدة لسماسة المآسي وتجار المعاناة للإغتناء على حساب شباب معطل وهذا ما أكده أغلب المستفيدين (غياب أي ورش تنموي ثقافي رياضي أو فني و غياب أية برامج و سيادة الإرتجالية).

- إستمرار تدهور الخدمات العمومية على رأسها الصحة والتعليم و النقل الحضري مع تسجيل غياب شبه تام للمجلس البلدي للمدينة الذي يتضح جليا أنه منزوع السلطة و القرار

كلمة المكتب السياسي في وقفة ذكرى الشهداء

والكادحين والطبقة الوسطى من جراء ارتفاع الأسعار وتدني الأجور والطردي الجماعي والفردى من العمل والاستيلاء على الأراضي الجماعية والسلاحية وتهديم مساكن الصفيح وتشريد سكانها دون تمكينهم من السكن البديل وتخلي الدولة عن وظائفها الاجتماعية وترك المواطنين/ات فريسة سهلة أمام جشع الرأسماليين ... الشيء الذي عمق الفقر والبطالة وانتشار مظاهر البؤس الاجتماعي في مدن وبادي البلاد.

*تسارع وتيرة التطبيع المخزني مع الكيان الصهيوني في مختلف المجالات ويكل الوسائل ضدا على إرادة الشعب المغربي. ان سرطان التطبيع ستكون له نتائج واثار وخيمة على شعبنا وبلادنا تفرض تكثيف وتوحيد الجهود أكثر لاسقاطه.

كما نخلد هذه الذكرى والنهج الديمقراطي العمالي قد عقد مؤتمرة الوطني الخامس بنجاح كبير رغم القمع والحصار والتضييق الذي تعرض له من طرف



النظام المخزني واعلن فيه عن تأسيس حزب الطبقة العاملة وعموم الكادحين تحت اسم " النهج الديمقراطي العمالي " وهي خطوة نوعية في مساره التاريخي ، جسدت حلما وهدفا ناضلت من اجله الحركة الماركسية اللينينية المغربية ومنها منظمة الى الامام للنضال من اجل التحرر الوطني والديمقراطية والاشتراكية.

ايها الرفيقات أيها الرفاق

ان اخلاصنا ووفاءنا للشهداء كقوى ديمقراطية ويسارية وكمناضلات ومناضلين تفرض علينا اكثر من أي وقت مضى رص الصفوف والجهود وتكريس وتطوير وتوسيع النضال الوحدوي والمشترك. فلا سبيل غيره لمواصلة النضال من اجل :

*كشف الحقيقة عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان وحقوق الشعب المغربي كافة ووضع حد نهائي لها بمعاقبة المسؤولين عنها والتسوية العادلة لضحاياها كأفراد وعائلات وجماعات وجهات وإقرار ضمانات قانونية صارمة حتى لا تتكرر وتقديم الدولة اعتذار رسمي للشعب المغربي.

*مواجهة التبول المخزني والهجوم الرأسمالي المتوحش والتطبيع المخزني وتحقيق اهداف شعبنا في التحرر والديمقراطية والتقدم الاجتماعي.

*فرض إطلاق سراح كافة المعتقلين السياسيين، وضمنهم معتقلو حراك الريف والصحفيين والمدونين، ورفع يد القمع عن القوى المناضلة وعن كل مناضلات ومناضلي شعبنا.

المجد والخلود لشهيدات وشهداء الشعب المغربي. المجد والخلود لشهيدات وشهداء الحرية في فلسطين وعبر العالم.

وعلى دريم نحن سائرون.

خلد النهج الديمقراطي العمالي ذكرى الشهداء يوم الأحد 13 نونبر 2022 بتنظيم وقفة احتجاجية امام المعتقل السري سيئ الذكر بدرب م الشريف بالدار البيضاء. وهي الذكرى التي داب على تنظيمها كل سنة استحضارا واجلالا لأرواح شهداء الحركة الماركسية اللينينية المغربية وكافة شهداء الشعب المغربي وما قدموه لشعبنا ووطننا من تضحيات ومن صمود في وجه الجلادين وزبانية النظام وللتعبير عن التشبث بالمبادئ والقيم والأهداف التي كرسوا حياتهم للنضال من اجل تحقيقها.

ونقدم فيما يلي الكلمة التي القى الرفيق جمال براجع الأمين العام للحزب خلال الوقفة التي حضرها العشرات من مناضلي/ات الحزب ومن عائلات المعتقلين والمختطفين مجهولي المصير ومن القوى اليسارية والديمقراطية.

عائلات الشهداء والمختطفين

عائلات المعتقلين السياسيين.

الرفاق والرفيقات ممثلو الهيئات السياسية والنقابية والحقوقية والجمعوية والمنابر الإعلامية الحاضرون معنا في هذه الوقفة.

الرفيقات والرفاق ، الحضور الكريم.

باسم المكتب السياسي للنهج الديمقراطي العمالي ، وباسم كافة مناضلات ومناضلي النهج الديمقراطي العمالي نحبيكم تحية النضال والصمود.

كما هو معروف داب النهج الديمقراطي العمالي (النهج الديمقراطي سابقا) على تخليد ذكرى الشهداء كل سنة ، شهداء الشعب المغربي جميعا استحضارا واجلالا لأرواحهم الطيبة ، واعترافا منا بما قدموه لشعبنا ووطننا من تضحيات بلغت حد الاستشهاد والتضحية بأرواحهم الزكية كأسمى تعبير عن نكران الذات والصمود في وجه الجلادين والتشبث بالمبادئ والقيم والأهداف التي كرسوا حياتهم للنضال من اجل تحقيقها ، في مغرب حر ديمقراطي ينعم فيه الشعب المغربي بالحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية والمساواة الفعلية.

واليوم نخلد هذه الذكرى لنجدد العهد على مواصلة النضال بكل حزم وقوة من اجل الأهداف النبيلة التي استشهدوا في سبيلها ، ونؤكد ان ملف الشهداء والمختطفين ما زال مفتوحا وان جميع المحاولات المخزنية لإقباره سيكون ما لها الفضل ،

أيها الحضور الكريم،

اننا في النهج الديمقراطي العمالي، نؤكد من هذا المنبر، أننا لن نقبل بغير الكشف عن الحقيقة كاملة بشأن ملف المختطفين والمختفين قسرا والشهداء الذين سقطوا في غياب سجون الذل والعار، وبشأن كافة الانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان ، ومعاقبة الجلادين المسؤولين عنه وجبر الضرر الحقيقي وفق مبدأ العدالة بما فيها الاعتذار الرسمي للدولة.

ايها الرفيقات أيها الرفاق

نخلد ذكرى الشهداء هذه السنة في ظل أوضاع صعبة وخطيرة تعيشها بلادنا وشعبنا من جراء :

* تغول النظام المخزني وتشديد سياسته القمعية ضد الحركات الاحتجاجية والمطلبية العمالية والشعبية و ضد القوى المناضلة والصحافة المستقلة ووسائل التواصل الاجتماعي و ضد الصحفيين والمدونين... من تعنيف واعتقالات ومحاكمات صورية على أساس ملفات مضربة ومحاكمات صورية

*التدهور المريع لأحوال المعيشية للطبقة العاملة

لا بد من المقاومة الشعبية

شتوكة ايت بها

عمال الأوطورت ينتفضون

منذ 30 أكتوبر 2022 وإلى غاية 15 نونبر، سطرت النقابة الوطنية لمستخدمي مراكز الاستغلال للشركة الوطنية للطرق السيارة بالمغرب، المنضون تحت لواء الاتحاد المغربي للشغل، برنامجا نضاليا وطنيا، انطلق بتنظيم وقفات احتجاجية وتوقف عن العمل متقطع على مستوى مختلف محطات الأداء، مما أحدث حالة من الارتباك على مستوى حركة المرور والسير، وتوج البرنامج بوقفة ممرضة أمام مقر ال.م. ش بالرباط يوم 14 نونبر.

وقد تفاقم الاحتقان داخل شغيلة الطرق السيارة بالمغرب بعد تنصل إدارة الشركة من الاتفاقيات المبرمة سابقا، والتي تم التوصل إليها عن طريق حوارات 2018، وخصوصا فيما يتعلق باستقرار الشغل وتحسين الظروف الاجتماعية والمهنية للعمال والمستخدمين، حيث تضاعف الضغط على مستخدمي الشبائيك بسبب تقليص عدد ممرات الأداء المباشر لزيادة ممرات المرور ببطاقة جواز، وما يعنيه كذلك هذا الإجراء من توجه نحو تقليص أعداد المستخدمين/ات.

وكانت نقابة عمال ومستخدمي الطرق السيارة قد علقت معركة مماثلة سنة 2018، بعد حوار أجرته مع إدارة الشركة ووزارات: الداخلية والتجهيز والمالية والتشغيل، أفضى إلى توقيع "ميثاق اجتماعي" نص على عدة بنود مادية وديمقراطية وتدابيرية. إلا أن إدارة الشركة انقلبت أمام صمت باقي الوزارات على هذا الميثاق والتزاماته، مما يوحي بإمكانية التصعيد النضالي في هذا القطاع ما لم تتحمل الدولة المغربية لمسؤولياتها تجاه ما توقع عليه من اتفاقات اجتماعية، مما يجعل منها طرفا في الصراع بسبب انحيازها للإدارة والباطورنا ضدا على مصالح الطبقة العاملة والمستخدمين.

تغيير

تجاوب وحدوي مع دعوة ك. د. ش

للاحتجاج

استجابة لدعوة المكتب التنفيذي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل بجعل الأحد 13 نونبر يوما للاحتجاج في مختلف الفروع



ضد غلاء المعيشة والأسعار، كانت مدينة تغيير على موعد مع فرصة للنضال الوحدوي، خرج فيها مختلف القطاعات النقابية المنضوية تحت لواء الاتحاد المحلي لك. د. ش، مدعومة بحضور مختلف الفئات الشعبية المتضررة من سياسة التقشف وضرب القدرة الشرائية. وقد كانت مناسبة وتمريضا لتجسيد الوحدة النضالية من طرف كذلك فرع الجمعية المغربية لحقوق الإنسان لدعم مطالب القطاعات العمالية والأجراء ومهنيي سيارات الأجرة ومتقاعدي القطاع الخاص ومستخدمي الرعاية الاجتماعية وعمال شركة ستريونوف وعمال مقاولات اوسلكان وعمال النظافة وعمال شركة تراجي. ولسان حال كافة هؤلاء الغاضبين / المحتجين هو إدانة السياسات التقفيرية المنتهجة من طرف الدولة المنحازة للباطورنا والبرجوازية

شهادة حول معانات عمال وعاملات شركة "سودافي"

لنفتت له تهمة تسببه للشركة بخسائر فادحة بسبب نشاطه ومطالبته بحقوق العمال. ليأتي دور باقي العاملات والعمال تباعا، وذلك بفضلهم عن مناصبهم السابقة واستعمال جميع انواع الضغط لثنيهم عن مطالبتهم بحقوقهم وحق رفاقهم في شغل يوفر لهم الكرامة.

3 هل راسلم مفتشية الشغل والسلطات المحلية من أجل الوقوف على ما تتعرضون له من ضغط وتطالبونها بدعوة الشركة للحوار ووضع حد لتعسفاتها؟

أكد امام ما تعرضنا له من حيف وضغط وطرد راسلنا كلا من مفتشية الشغل والسلطة المحلية، وتبين لنا أنهم منحازون للشركة، حيث تعرض معتصم المطرود للتخريب ثلاث مرات ولم ينج المعتصم من الهجوم إلا بعد تنقل القائد القديم وتعويضه بأخر جديد على إثر التحركات التي عرفتها وزارة الداخلية مؤخرا.

4 ماهي اهم مطالبكم الحالية؟

- مطالبنا الحالية تتمثل في:
- إرجاع ممثل العمال المطرود (فيصل السرياتي) إلى عمله دون قيد أو شرط؛
- إرجاع العمال التسع الذين تم تغيير مهامهم السابقة إلى مهام المألوفة؛
- التراجع عن التمييز في الأجور بين العاملات والعمال؛
- وقف محاربة العمل النقابي والجلوس مع المكتب النقابي لطاولة الحوار لوضع حد للمشاكل المستشرية داخل الشركة؛
- توفير وسائل نقل للعمال تنقلهم من اماكن سكنهم الى مقر العمل؛
- الكف عن التعسفات وتلفيق التهم للعاملات والعمال من أجل ثنيهم عن المطالبة بحقوقهم المشروعة.

5 ماهي الرسالة التي تودون ايصالها للرأي العام؟

الرسالة التي نود إيصالها للرأي العام لا يسعنا إلا أن نستنكر ونندد بالأوضاع المزرية التي تعيشها الطبقة العاملة في جهة سوس والتي تنذر بالخطر في منطقة فلاحية تعتبر قفة غذاء للدخل والخارج، والتي تعرف في الآونة الأخيرة تراجعا خطيرا عن حقوق ومكتسبات العمال والعاملات، بعد أن تكالبت عليها كل من مفتشيات الشغل والسلطات المحلية المنحازة لأرباب العمل، بالإضافة إلى بؤادر الجفاف التي لاحت في الأفق. كل هذه العوامل تقف سدا منيعا أمام العمال والعاملات البسطاء الذين لا هم لهم سوى توفير لقمة العيش لعائلتهم وستدفعهم هذه الضغوط إلى الخروج للشارع دفاعا عن حقهم في العيش الكريم.

في إطار الحوارات التي تجريها جريدة النهج الديمقراطي مع العاملات والعمال للتعريف بقضاياهم/هن، ونقل معاناتهن، كان لنا لقاء من منطقة اشتوكة ايت بها مع أحد العمال بشركة "سودافي" الذي قدم للقراء فكرة عن أوضاع العمال والعاملات داخل هذه الشركة.

1 هل يمكنك تعريف قراء جريدة النهج الديمقراطي بالوضعية التي كنتم تعيشونها قبل الانخراط في النقابة وتأسيس مكتبكم النقابي؟

قبل تأسيس المكتب النقابي كنا نعمل بطريقة عادية وننفذ قرارات المشغل رغم المشاكل التي كنا نعاني منها والمتعلقة في غياب وسائل النقل من السكن البعيد عن مقر العمل، عملنا نقوم به بالتناوب ومستمر بالليل والنهار، وهذا ما يؤرقنا؛ عاملات يبحثن ليلا عن النقل السري ليوصلهن إلى بيوتهن في ظل غياب الجانب الأمني في محطة التلغيف، لا وجود لوسائل الوقاية من الأخطار المهنية، ولا ألبسة تقينا من قرا البرد حين تنزل درجة الحرارة إلى خمس درجات في أماكن التبريد، إضافة إلى انعدام مواد التنظيف لتقينا من خطورة المواد الكيماوية خصوصا مادة الكلور والأسيد؛ ورغم كل هذه المعاناة كنا ملتزمين بالحفاظ على استمرارية العمل ما دمنا لا نملك إلا سواعدنا التي نعتبرها مصدر رزقنا الوحيد. إلا إن المشغل يجتهد ويدبر مكائده ليستغلنا أشد استغلال معتمدا على إدارته ومديره العام وعلى قوته وجبروته، وكلما طالبناه بحق إلا ويناورنا ويستعمل معنا أسلوب التسويق والمماطلة.

وبعد اجتماعات متكررة لمثلي العمال مع إدارة الشركة، تم الاتفاق وبالإجماع على الزيادة في أجور العمال والعاملات، إلا أنه في اليوم الموالي يوافقنا المشغل بوثيقة يطلب منا توقيعها إن كنا نريد الاستفادة من الزيادة المتفق عليها؛ وثيقة شغل تحمل شروطا تحرمنا من كل المكتسبات التي حققناها وتحرمنا من كل المطالب التي نريد تحقيقها، عقدة عمل جديدة لعمال قضاوا ما يناهز عشر سنوات في خدمة الشركة. وتبين لنا أن الزيادة التي اتفقنا عليها ماهي إلا لغم، وقررنا أن لا نوقع على العقدة التي جيء بها من طرف إدارة الشركة، وانطلق مسلسل التعسفات وجميع أنواع المضايقات اخترقت فيه بنود مدونة الشغل طولا وعرضا وانطلقت عملية تصفية معارضي عقد الشغل الجائر.

2 بعد انخراطكم في النقابة وتأسيسكم لمكتب نقابي ما هي أهم العراقيل التي واجهتم وكيف تعاملت معكم إدارة الشركة؟

نعم هنا بدأ التفكير في توحيد صف العاملات والعمال وتوجهنا بعدها مباشرة للانخراط في العمل النقابي، وأسستنا مكتبا باسم الشركة في إطار الجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي. نزل عليهم الخبر كالصاعقة، اختلطت عليهم الأوراق وضاعت كل خططهم التي لم يعرفوا بدايتها من نهايتها، اختلط لتبدأ مرحلة أخرى من الصراع والتي يمكن تسميتها (أنا ومن بعدي الطوفان) فكان أول ضحاياها أحد أعضاء المكتب النقابي الذي

الجبهة الإجتماعية المغربية تدعو لمسيرة وطنية يوم 4 دجنبر

الباطرونا ولن يتوقف إلا بالمزيد من النضال الوجودي والمتواصل على أكثر من صعيد.

أمام هذه الأوضاع فإن الملتقى الوطني للجبهة الاجتماعية المغربية:

1. يعلن عن تنظيم مسيرة وطنية شعبية يوم الأحد 4 دجنبر 2022 على الساعة الحادية عشرة صباحا انطلاقا من ساحة باب الاحد بالرباط تحت شعار " جميعا ضد الغلاء والقمع والقهر" ؛ معتبرا أن هذه المسيرة ليست سوى خطوة نضالية في درب النضال الوجودي ستتلوها خطوات أخرى حتى تحقيق المطالب؛

2. يدعو كل مكونات الجبهة وتنسيقيات فروعها في كل مكان إلى العمل الدؤوب والتعبئة الشاملة والقصوى لانجاح المسيرة باعتبارها المهمة الرئيسية المشتركة في هذه اللحظة، وذلك وفق الخطة العامة المصادق عليها من طرف الملتقى الوطني.

الملتقى الوطني.

12 نونبر 2022.

وحل أزمة التقاعد بعيدا عن جيوب الأجراء. كما يتمادى النظام في سياسة القمع الشامل والممنهج لكل الأصوات الحرة المحتجة ضد هذا الواقع المر.



هذا المسلسل من الزحف على مكتسبات وحقوق الشعب المغربي وتفقيره من جهة وإغناء الاغنياء من جهة ثانية يكمن في جوهر النموذج التنموي المتبع القائم على التبعية والاحتكار والريع والاستبداد وفاقته حكومة

انعقد يوم السبت 12 نونبر 2022، الملتقى الوطني للجبهة الاجتماعية المغربية، حيث تدارس الأوضاع المزرية التي تعاني منها أوسع الجماهير الشعبية من عمال وكادحين وطلبة ومعطلين وفلاحين صغار وعموم سكان البادية وأجزاء واسعة من الفئات الوسطى، نتيجة تفاقم مسلسل غلاء أسعار المحروقات وكل المواد الأساسية لدرجة غير مسبوقة في تاريخ بلادنا حتى أصبح الشعب المغربي غارقا في الفقر والحاجة.

وزاد الطين بلة مشروع قانون المالية الذي جاء ليعمق معاناة شعبنا من خلال تدابير عدة وتهميش المرفق العمومي من تعليم وصحة ناهيك عن السكن وتكريس العمل بالعقدة في الوظيفة العمومية واستهداف عدة فئات خاصة الإحامون والموثقون مقابل تقديم هدايا ضريبية هامة للأثرياء، فافت انتظارات الباطرونا، في ظل مناخ يتسم بتفشي الفساد والرشوة ونهب المال العام والثروات الطبيعية والأراضي السلالية وأراضي الجموع وأراضي الدولة. أما الحوار الاجتماعي، فقد تأكد باللموس أنه لا يتسم بالجدية وغير منتج طالما أن الحكومة والباطرونا ترفضان الاستجابة لمطالب الحركة النقابية وعلى رأسها الزيادة في الأجور وتخفيف فعلي للعبء الضريبي على الأجراء واحترام الحريات النقابية

الجمعية المغربية لحقوق الانسان بخنيفرة تطالب بفتح تحقيق قضائي في ملابسات وفاة المواطن عبد الرحمن أفتاتي بعد وقفة احتجاجية

اتخاذها في التعامل مع المحتجين، وتعبيرا عن مخاوفنا من أن يكون تأزم الوضع الصحي لعبد الرحمن أفتاتي ناتجا عن تقصير باتخاذ أحد التدابير، ودفاعا عن الحق في الحياة الذي يعد أهم حقوق الإنسان، وأخذا بعين الاعتبار لما ميز هذه السنين الأخيرة بخنيفرة من تضيق على الحركة الحقوقية والاحتجاجية من انتهاكات متواصلة للتجمعات السلمية، التي تعد من أهم الحريات التي تبنى عليها الأنظمة الديمقراطية، فإننا في الجمعية المغربية لحقوق الانسان بخنيفرة نعلن للرأي العام المحلي والوطني ما يلي:

- تعازينا القلبية الصادقة والحرارة لعائلة وأصدقاء الفقيد عبد الرحمن أفتاتي.

-تندينا بالرفض المنظم وغير المبرر والمتواصل للحق في الاحتجاج بمدينة خنيفرة، وذلك لفضح العديد من ملفات الفساد، بالشكل الذي أصبح يمنحه حصانة من كل إدانة جماهيرية أو استنكار.

- مطالبتنا بفتح تحقيق قضائي شفاف وفعال في ظروف وملابسات وفاة المواطن عبد الرحمن أفتاتي، وإعلان نتائجها للعموم.

- دعوتنا لكل الهيئات المدنية، جمعوية، نقابية وسياسية لتوحيد نضالاتها، صونا للحق في التعبير والاحتجاج السلمي وتكريسا لحقها في الولوج إلى الفضاء العمومي، مع المطالبة برحيل عامل الإقليم الذي يتحمل مسؤولية عدم احترام المعاهدات والاتفاقيات الدولية، وعلى رأسها العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية الذي يضمن في فصله 21 الحق في التجمع السلمي.

من انتهاكات وتعديات، وأخرها الوقفة الاحتجاجية المنظمة من طرف الجمعية المغربية لحقوق الانسان تنزيلا للبرنامج النضالي للجبهة الاجتماعية المغربية والتي استعملت فيها بعض عناصر الشرطة أساليب لا أخلاقية مع المحتجين...؛

وحيث أن من بين المشاركين في هذه الوقفة يوجد المواطن عبد الرحيم أفتاتي الذي أغمي عليه مباشرة بعد فض هذا الشكل الاحتجاجي السلمي، ليتم نقله

تلقت الجمعية المغربية لحقوق الانسان بخنيفرة ببالح مشاعر الحزن والأسى خبر وفاة مواطن من خنيفرة مساء أمس الجمعة 11 نونبر 2022 وذلك بعد مشاركته في وقفة احتجاجية ضد غلاء الأسعار، وهي الوقفة التي تم منعها قبل انطلاقها وذلك بتشتيت المحتجين ومنعهم من التجمع في المكان المقرر لذلك دون احترام للشروط القانونية لفض الوقفات السلمية كما ينص عليه الفصل 21 من قانون الحريات العامة، أو التقييد



بعد ذلك إلى المستشفى الإقليمي ليضارق الحياة؛ وبعد زيارتنا للمستشفى الإقليمي وتحرياتنا وتجميعنا لكل المعطيات المتعلقة بالاحتجاج والتدابير التي تم

باحترام حقوق الانسان وكرامته كما دأبت على ذلك السلطة المحلية بخنيفرة في تعاملها مع كل الاحتجاجات والوقفات السلمية المنددة بما يمس الحقوق والحريات

في الذكرى 48 لاغتيال الشهيد عبد اللطيف زروال، لجنة كل الحقيقة تطالب بالاستجابة لمراسلة الفريق الأممي حول قضيته

- إن النقص الجزئي لحكمة النقض، وتأكيدها عليه للمرة الثانية، وقرار محكمة الاستئناف لا يستجيبان للمطلب الحقوقي بخصوص الكشف عن الحقيقة كاملة في كل الجرائم التي ارتكبت في حق الشهيد ومتابعة المتورطين فيها تفعيلا لمبدأ عدم الإفلات من العقاب في الجرائم السياسية؛

- إن استمرار القضاء المغربي في تهريبه من فتح التحقيق مع المتورطين في جريمة اغتيال الشهيد عبد اللطيف زروال، والمذكورة أسماؤهم في شكايته العائلية، وعدم إجابة

وتأكيدا على تشبثها بالحقيقة وعدم الإفلات من العقاب، ووجهت العائلة شكايته مباشرة للقضاء في مواجهة المجرمين المتورطين في الجرائم العديدة المرتكبة في حق الشهيد، والمذكورة أسماء البعض منهم في محضر الفرقة الوطنية للشرطة القضائية، وعلى رأسهم قدور اليوسفي وبوبكر الحسوني وغيرهما. وذلك بدعم ومؤازرة من ثلة من المحامين الشرفاء يتقدمهم الأستاذ النقيب عبد الرحمن بنعمرو والأستاذ النقيب عبد الرحيم الجامعي والأستاذ أحمد آيت بناصر والأستاذ محمد صدقو.

تحل اليوم، الإثنين 14 نونبر 2022، الذكرى الثامنة والأربعون لمقتل شهيد الشعب المغربي المناضل التقدمي عبد اللطيف زروال، القيادي في منظمة إلى الأمام، وذلك على إثر اختطافه من طرف الأجهزة البوليسية يوم 05 نونبر 1974 بالدار البيضاء ضمن حملة قمع وحشية مسعورة للنظام المخزني استهدفت الحركة التقدمية المغربية عامة، والحركة الماركسية اللينينية خاصة. وتم تعريضه والعديد من رفاقه لتعذيب همجي بالمعتقل السري درب مولاي الشريف على يد الفرقة الوطنية



الدولة المغربية على مراسلة الفريق الأممي، ليعبر عن تواطؤ مفضوح مع الجرائم السياسية للأجهزة الأمنية؛ ويفضح عدم جدية الدولة في الاستجابة لمطالب الحركة الحقوقية وتفعيل توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة في موضوع الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان؛

- مطالبته، إلى جانب الحركة الحقوقية والديمقراطية وكافة القوى الحية ببلادنا، بوضع حد للاعتقال السياسي وممارسة التعذيب المستمر في بلادنا، والذي تفضحه التقارير الحقوقية الوطنية والدولية وبعض الحالات التي تطفو على السطح مثل قضية الشاب ياسين شبلي بينجرير، وبضرورة الإفراج عن كافة المعتقلين السياسيين ومعتقلي الرأي والصحفيين ببلادنا، وإسقاط التهم والمتابعات في حقهم، وعلى رأسهم معتقلو حراك الريف ومعتقلو الحركات الاحتجاجية بالمناطق الأخرى ومعتقلو الحركة الطلابية وحركة المعطلين، والصحافيون ونشطاء الفضاء الرقمي...

- دعوتها الحركة الديمقراطية والقوى الحية ببلادنا، أحزابا سياسية ومركزيات نقابية وجمعيات حقوقية ونسائية وشبيبية... لتوحيد فعلها النضالي من أجل خلق ميزان قوى يفضي الوصول إلى الحقيقة كاملة في الجرائم السياسية ومساءلة مرتكبيها والمساهمة في حفظ الذاكرة؛ والنضال من أجل وضع حد لجرائم الاختطاف والتعذيب والاعتقال السياسي ببلادنا؛ وبناء الدولة الديمقراطية ومجتمع الكرامة والحرية والمساواة.

لجنة كل الحقيقة كل الحقيقة حول مصير الشهيد عبد اللطيف زروال

إلا أن الدولة لا زالت تصر على توفير الحماية والرعاية والإفلات التام من العقاب لهؤلاء المجرمين الذين أشرفوا على ما لا يقل عن ثمان جرائم في القضية وهي؛ الاختطاف، وتعذيب المختطف، واستعمال التعذيب في ارتكاب جنائية، والتسبب العمدي في القتل، وعدم التبليغ عن ارتكاب جريمة، وإخفاء الجثة، والتزوير، واستعمال الوثائق المزورة. إلا أن محكمة الاستئناف بالرباط قررت في البداية رفض الشكاية، مما اضطر دفاع العائلة التوجه لمحكمة النقض، التي لم تجد بدا من النطق ولترتين بالنقض الجزئي لقرار الرفض لمحكمة الاستئناف معتبرة جريمة إخفاء الجثة لا يطالها التقادم، فأحالت الملف من جديد أمام أنظار محكمة الاستئناف بالرباط، التي لم يمتلك المسؤولون عليها الشجاعة ولا الإرادة للأمر بفتح تحقيق جدي ونزيه مع المجرمين.

وإضافة إلى كل هذا، ونظرا لتلك القضاء المغربي، لجأت لجنة كل الحقيقة حول مصير الشهيد عبد اللطيف زروال إلى توجيه مراسلة في الموضوع لفريق الأمم المتحدة المكلف بقضايا الاختفاء القسري أو غير الطوعي، الذي تدارسها وخصها باعتباره في دورته 117 المقامة بسراييفو من 11 إلى 15 فبراير 2019؛ ثم أحالها على الدولة المغربية طالبا منها فتح تحقيق في القضية وإجلاء الحقيقة بخصوصها. إلا أن الدولة المغربية، وفي تحد واضح للقانون ولقرارات الفريق الأممي، مستمرة في تغطيتها على الجرائم السياسية التي مارسها أجهزتها في حق الشهيد عبد اللطيف زروال.

وفي هذه المناسبة، فإن لجنة كل الحقيقة حول مصير الشهيد عبد اللطيف زروال، تعبر عما يلي:

للشرطة القضائية وعلى رأسها المجرم قدور اليوسفي؛ وهو ما أدى إلى استشهاده يوم 14 نونبر 1974.

ومنذ تاريخ اختطافه واستشهاده، وعائلة الشهيد تناضل من أجل الحقيقة الكاملة ومعرفة الظروف والملاسات التي أحاطت باختطافه وتعذيبه واغتياله، وتطالب بتحديد المسؤوليات في الجرائم التي ارتكبت في حقه.

فضلت على مدى العقود الخمسة الماضية صامدة ومتشبثة بحقها في الوصول إلى قبره وتسلم رفاته وأغراضه، ومصرة على ضرورة تقديم المجرمين المباشرين وغير المباشرين المتورطين في اختطافه وتعذيبه وقتله ثم إخفاء جثمانه، وأولئك الذين تستروا عن كل هذه الجرائم وزوروا هويته بمستشفى ابن سينا للمساءلة القضائية؛ وذلك رغم المراوغات وكل المحاولات لإغرائها من طرف مؤسسات الدولة.

ولقد طرقت عائلة الشهيد كل السبل، مسنودة في ذلك بمحاميتها، فقيد الحركة الحقوقية الأستاذ عبد الرحيم برادة، ووجهت منذ تاريخ اختطاف الشهيد عدة مراسلات لكل الجهات؛ النيابة العامة و رئاسة محكمة الاستئناف بالدار البيضاء ووزير العدل بتاريخ 27 يونيو 1975، ثم الوزارة الأولى بتاريخ 24/08/2010، فوزارة الداخلية بتاريخ 30/08/2010، ووزارة العدل بتاريخ 26/08/2010، والمجلس الاستشاري الوطني لحقوق الإنسان بتاريخ 06/12/2010. إلا أن أيا من هذه الجهات لم تتوفر لديها الإرادة ولا الشجاعة كي تجيب على الرسائل التي وُجّهت لها.

ميزانية دولة أم ميزانية أصحاب النعيم وأصحاب الجحيم

كريم لحسن

الأهداف المنتظرة التي تطبل لها الحكومة، ويخصص جزء من هذه الديون لسداد فوائد وأقساط الدين الخارجي بينما يخصص الجزء المتبقي والذي يقدر ب 109مليار درهم للاستثمار في إطار دعم المقاولات الوطنية الاستراتيجية والشركات، أي يستفيد منه أرباب العمل وبالتالي يتحول هذا الدين لخدمة الأوليغارشية ودعمها من الميزانية العمومية. إن حصة الثروة الوطنية المعدنية والانتاجية والفلاحية والبحرية في الميزانية يطرح أكثر من سؤال، ويبين أن الدولة عارية. وبشكل عام فإن فرضيات بناء الميزانية بعيدة عن الواقع والمعطيات الظرفية بقدر ماهي عبارة عن تنجيم وتباشير فقط. وبالنسبة للأهداف التي وضعتها الحكومة تبقى أيضا طموحات فقط، وتتحدد في أربعة أهداف:

— تعزيز أسس الدولة الاجتماعية؛

— إنعاش الاقتصاد الوطني من خلال دعم الاستثمار؛

— تكريس العدالة المجالية؛

استعادة الهوامش المالية من أجل ضمان استدامة الإصلاحات.

إن الأهداف المسطرة قياسا بما سبق ذكره مستعصية التحقق لأن مؤشرات لا تنبئ بهذا الإنجاز ولأن الاقتصاد الهش والذي يشكو العجز لا يمكن يعالج ويخرج بهذه الانتظارات بهذه السياسة المتبعة إلا إذا قطع مع التبعية وتحرر من هيمنة المؤسسات الامبريالية. فبالنظر لقطاعي الصحة والتعليم نجدهما يخضعان لبرامج إصلاحية وهيكلية تتوخى تصفيتهما بتقليل الإنفاق العام على هذين القطاعين وتفكيكهما لصالح الخواص بجملة من الإصلاحات كتقليص التوظيف وتغليب القطاع الخاص من أجل تسليح خدماتهما، ويظهر هذا من حجم الميزانية المرصودة للقطاعين والتي تتميز بضعفها على مستوى ما كان مطلوباً من الدولة خلال الجائحة (ضعف البنى التحتية وترهله وضعف جودة الخدمات حسب مؤشرات التصنيف الدولية) وبما أن الصحة والتعليم يعتبران قاطرة التنمية فلا يمكن الحديث عن التنمية مما يعني أن المشروع التنموي لم يبرز في الميزانية مما يعني أيضا أن الدولة ماضية في تحقيق أهداف النيوليبرالية. وفيما يخص تنمية الوضعية الاجتماعية للعمال والموظفين بشكل عام من خلال الحوارات مع النقابات، لم تلزم الحكومة والدولة بعودها لأنها فقدت القرار السيادي ولا تمتلك الجرأة في اتخاذ القرارات التي تخالف توجيهات المؤسسات المالية. وفي هذا الإطار تعمل الحكومة على الإجهاز على مجموع المكتسبات التي حققت في السابق ومنها استمرار الدولة في إصلاح التقاعد ونظام المعاشات كما أنها تتبني لتصفية صندوق المقاصة ورفع الدعم عن المواد الاستهلاكية المتبقية (غازالبوتان والسكر) معللة ذلك بانهاك الميزانية بكونه يستهلك 26 مليار درهما، وأن هذا الصندوق تستفيد منه الطبقات البرجوازية، وهنا أعادت الشعار الذي رفعتة الحكومات السابقة - الدعم لمن يستحقه- وهو خطاب ماكر بدل فرض ضرائب إضافية على هؤلاء تلجأ إلى الحائط القصير: الجماهير الشعبية.

وفيما يتعلق بإنعاش الاقتصاد الوطني وفرت حكومة الرأسمال لنفسها ميزانية ضخمة بغرض الحفاظ على دورة الانتاج وتفعيل دعم المشاريع الاستراتيجية ودعم المقاولات، وبالتالي يمكن القول دعم أصحاب النعيم لأن الحياة الاقتصادية تقتضي بقاء الديناميات لاستغلال الطبقة العاملة وتوسيع وتعميق الفوارق الطبقيّة. وبشكل عام فالحكومة ومن خلال مشروع الميزانية تعمل على إقناع الجماهير الشعبية في انتظار تحقيق الأهداف والتنمية المستدامة.

— الانضباط المالي؛

— خفض وإعادة توجيه الإنفاق العام؛

— تحرير الأسعار والتجارة؛

— توسيع وتعميم الخصخصة.

والتزاما بهذه التدابير والتوصيات، تعمل الدولة والحكومة على تكييف برامجها ضمن البرامج الإصلاحية الهيكلية للقطاعات ذات الحصة الكبيرة من حيث النفقات، وهو ما يتجلى في مشروع ميزانية 2023.

تم بناء الميزانية على فرضيات وتوقعات تحدد معدل النمو الناتج الداخلي ب 4% وتعمل على تخفيض معدل



التضخم إلى 2% وتقليص عجز الميزانية إلى 4,5% وكذا خفض حجم الديون الداخلية والخارجية بشكل تدريجي. وبشكل عام فموارد الميزانية تركز بالأساس على الدخل الضريبي وتغطي فقط 55% من حجمها بينما موارد الدولة (الثروة الوطنية) مفعولها ضعيف أقل من 15% والباقي يبقى معلقا وسيسد بالاقتراض، مما يعني أن ميزانية الدولة تعاني عجزا مستمرا وهذا أحد مؤشرات الإخفاق في تحقيق

حكومتها التنفيذية لتدبير شؤون الدولة في علاقتها بجملة التوصيات التي توصي بها هذه المؤسسات، وتتجلى بشكل واضح في هيكلية الميزانية العامة للدولة والتي تقدمها الحكومة باعتبارها برنامجا من صميمها في إطار الممارسة السياسية وتنافسية هذه البرامج، وهي المسألة التي يتم تحجيمها وتغييبها عن عموم الشعب، واعتبارها برنامجا ينسجم وشعاراتها ويتم تكييفه في الداخل ببلاغة وخطاب سياسي واعد تحت شعارات زائفة؛ هذا من جهة ومن جهة أخرى مع ما هو متضمن من أرقام ومدى تحققها وصدقيتها يجعل المبتدئ في علم الاقتصاد يسخر منها، سواء من حيث فرضياتها أو من حيث أهدافها. ففي السياق العام التي تقدم فيه الحكومة مشروع الميزانية بكونه سياقاً مطبوعاً بتوترات دولية (الحرب الأوكرانية) وتأثيرها في مضاعفة الأزمة العالمية وما ينجم عنها من تضخم وغلاء الأسعار، تكلفة الإنتاج والنقل، وارتفاع سعر الطاقة، وسياق وطني يتميز بانعكاس هذه الأوضاع إضافة إلى عامل الجفاف ومخلفات الوباء وبكونه اقتصادا يتميز بالتبعية والضعف والعجز تجعل منه اقتصادا رخوا وهشا. وفي هذا السياق تحاول الدولة والحكومة التنصل من كل الوعود التي دغدغت بها مشاعر المغاربة وإخلاء مسؤوليتها عن الوضع، وبالتالي تتحول الميزانية إلى خطة تدبيرية وعلاج الصدمات وفق توصيات إجماع واشنطن التي صياغتها سنة 1989 لمواجهة الأزمات الاقتصادية في البلدان النامية والتي تحمل المسؤولية إلى السياسة الحمائية وتدخل الدولة في الاقتصاد والعجز المتزايد في الميزانية. لمواجهة هذه الأزمات الاقتصادية فرضت على الدولة المغربية التدابير والإجراءات التالية:

“ إن الأهداف المسطرة قياسا بما سبق ذكره مستعصية التحقق لأن مؤشرات لا تنبئ بهذا الإنجاز ولأن الاقتصاد الهش والذي يشكو العجز لا يمكن يعالج ويخرج بهذه الانتظارات بهذه السياسة المتبعة إلا إذا قطع مع التبعية وتحرر من هيمنة المؤسسات الامبريالية ”

البادية المغربية وضرورة المشروع البديل للتغلغل الرأسمالي

يتناول ملف العدد هذا موضوع التغلغل الرأسمالي في البادية المغربية، لاستجلاء التطورات التي عرفها هذا التغلغل منذ إرهاباته الأولية خلال القرن التاسع عشر، وتوسعه مع الاستعمار وبعد الاستقلال الشكلي، ورصد آلياته في مختلف المجالات التي شملها، ثم استخلاص آثاره وعواقبه سواء على البنية الاقتصادية المحلية السائدة ما قبل التغلغل، وعلى التشكيلة الاجتماعية وخاصة على الأوضاع الاجتماعية لسكان البوادي. وتبعاً لغايات هذا الملف يتضمن ثلاثة مقالات، يتناول الأول لمحة تاريخية ترصد بشكل مركز المراحل التاريخية الكبرى لهذا التغلغل، ويهتم المقال

تغلغل الرأسمالية في البادية المغربية

لمحة تاريخية

محمد موساوي

حيز التنفيذ، تم الضغط من طرف البورجوازية الفلاحية لتمرير سياسة جديدة تحت عنوان "تأهيل القطاع الفلاحي كضرورة للانفتاح الموفق" لما يضمنه هذا التوجه من فرص البقاء في كنف الدولة للاستفادة من المخططات الاستيعابية الرامية إلى تقوية تنافسية المنتوجات الفلاحية المغربية التي توفرها هذه الطبقة كميات كبيرة مخصصة للأسواق الخارجية والداخلية.

هكذا عادت البورجوازية الفلاحية، والفضات العليا منها على الخصوص، إلى الواجهة مع ما يعنيه هذا من قوة التأثير في السياسة الفلاحية الجديدة، وذلك بفضل ثلاثة مشاريع: برنامج الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص حول أراضي الملك الخاص للدولة، مخطط المغرب الأخضر، والحوار الوطني حول الأراضي الجماعية/السلالية. إن ما يجمع بين هذه الجوانب الثلاثة هو السعي وراء توسيع القاعدة العقارية لكبار الفلاحين والمستثمرين الجدد وشرعنة استثمارات جديدة في القطاع الفلاحي العصري وهي الأغراض الحقيقية التي أنيط تنفيذها بمخطط المغرب الأخضر الذي تم الاعلان عليه رسمياً في أبريل 2008 بمناسبة انعقاد المعرض الدولي للفلاحة بمكناس.

كان مجموع الرصيد العقاري المتبقي بيد الدولة أوائل الثمانينات من القرن الفارط حوالي 300.000 هكتار استعمل غالبها في إشراف القطاع الخاص في تحقيق الأهداف الاستراتيجية للسياسة الفلاحية الجديدة، التي أشرفت عليها وكالة التنمية الفلاحية (أحدثت في 2009)

خرج مخطط المغرب الأخضر خلسة من دواليب الوزارة المعنية بدون مشاركة فعلية لأطرها، وقد تم ذلك أواخر 2007 وأوائل 2008 من طرف مكتب الدراسات الدولي "ماكزي" بطلب من وزير الفلاحة الجديد الوافد من عالم المال والأعمال.

تم تكريس هذا المخطط لضخ موارد عمومية ومساهمات أجنبية لتقوية البورجوازية الفلاحية الكبيرة عبر التمويل السخي لدعم الاستثمار الخاص. كما تم تجميع متوسطي الفلاحين وربطهم بالمنظومة الإنتاجية والتسويقية الرأسمالية، كما تم الاستحواذ على المنتوجات المحلية وتسليمها ضمن ما سمي الفلاحة التضامنية التي كانت النساء أول ضحاياها. شمل هذا المخطط ترسيم الإنتاج التعاقدية ومراجعة عميقة لبنية وأغراض "صندوق التنمية الفلاحية".

وبخصوص نتائج المخطط، فحدث ولا حرج: تسمين المعلوف، تبعية غذائية، استنزاف الموارد المائية، و تميم الاستغلال الرأسمالي بمختلف أساليبه. ورغم كل هذا الدمار، ها هو المخطط يمر إلى السرعة القصوى ليتحول إلى "جيل أخضر" ليتضاعف تغلغل الرأسمالية في البادية المغربية من أراض وغابات ومراعي ومياه سطحية وباطنية وحتى الوحيش.

استفادت البورجوازية الفلاحية بعد الاستقلال من عمليتين أساسيتين: استرجاع أراضي الممرين وتدخل الدولة في مدارات الري. تميزت عملية استرجاع ببطء كبير امتد إلى ما يزيد عن أربعة عشر سنة وكانت هذه المدة كافية "بالتالي" لتمكين الملاكين العقاريين والمتنفذين المخزنيين الجدد من تهيئ أنفسهم، وترتيب الأمور لانتهاز الفرصة والاستيلاء على الأراضي المسترجعة وتوسيع قاعدتهم العقارية. حيث



تمكنوا من الاستحواذ على 600000 هكتاراً تقريباً. ولم تتمكن الدولة إلا من استرجاع 425000 هكتاراً، وزعت منها 324000 هكتاراً فقط على 2356 من صغار الفلاحين والعمال الزراعيين، وظل الباقي في ملك الدولة الخاص إلى حدود سنة 2004، ليفوت على مراحل في إطار "شراكة" بين القطاع العمومي والقطاع الخاص.

كما استفادت البورجوازية الفلاحية النامية من تدخل الدولة القوي ضمن سياسة السدود الكبرى وبرنامج «المليون هكتار من الأراضي المسقية» واستصلاح الأراضي وتطوير البنيات العقارية واستحداث قانون الاستثمارات الفلاحية (1969) لتشجيع القطاع الخاص وتحديث الحيازات وتكثيف الإنتاج في المدارات المسقية وخارجها. وواكب هذه الجهود إدخال تعديلات على نظام القرض الفلاحي بسن تمويل تفضيلي، والإعفاء من الضريبة الفلاحية الذي ظل ساري المفعول إلى حدود سنة 2013، بالإضافة إلى إعفاءات وتخفيضات أخرى همت تسهيل استيراد الآليات الفلاحية والأبقار الحلوب ودعم المنتوجات الموجهة إلى التصدير، كما استفادت المنتوجات الفلاحية الأساسية من تقنين أثمانها لضمان إيراد يغطي تكاليف إنتاجها، واستفادت أيضاً من تأطير تقني للدولة عبر أطرها. ورغم ما أتى به برنامج التقويم الهيكلي من تخفيض لبعض الدعم وتحرير أسعار جزء من المدخلات الإنتاجية.

ترعرع البورجوازية الفلاحية

مع بداية الألفية الجديدة واتقاء لما يمكن أن تلحقه العولة الزاحفة ودخول تدابير منظمة التجارة العالمية

حرصاً على الإيجاز، تم تحقيب تغلغل الرأسمالية في البادية المغربية كما يلي:

- تطور ملكية الأرض وعلاقات الإنتاج الفلاحي قبل الاستقلال.

- نماء البورجوازية الفلاحية بعد الاستقلال.

- ترعرع البورجوازية الفلاحية في زمن العولمة.

تطور ملكية الأرض وعلاقات الإنتاج الفلاحي قبل الاستقلال

في أواخر القرن التاسع عشر، كان هناك تنوع كبير في الأوضاع القانونية لحياسة الأراضي أو تملكها، والتي يمكن حصرها كما يلي: الأراضي القبلية، الأملاك المخزنية، إقطاعات الانتفاع أو التملك، أراضي الجيش، أراضي الأقباس، والأملاك الخاصة الفلاحية. وقد شكلت المعاهدة السيئة الذكر الموقعة بفاس في 30 مارس 1912 حدثاً فاصلاً فتح عهد الحماية الاستعمارية الذي كان له بالغ الأثر في تحويل كل أنواع التملك والانتفاع السابقة.

خلال هذه الحقبة وضعت الأسس التشريعية والترسانة القانونية لتسريع تغلغل الرأسمالية واتساعها لتشمل كل المجالات الاقتصادية، تم تعزيزها بالإجراءات القضائية والأمنية والمالية والتقنية الضرورية لإنجاز استعمار الأراضي الفلاحية في أقصر مدة ممكنة. وهنا لا بد من الإشارة إلى أن توسع الملكية الاستعمارية للأراضي الفلاحية قد أدى إلى تحولات عقارية ومجالية يمكن حصرها في التالي:

- اتساع الأملاك الخاصة بما فيها المحفظة، وترسيخ الضيعات الكبيرة كفاعل أساسي في إعادة تشكيل المجال الترابي، مما سهل بروزاً محسوساً لبورجوازية عقارية حضرية وقروية اعتمدت الإدخال التدريجي لرأس المال والعمل المأجور.

- تشييد أولى السدود والبنيات التحتية المصاحبة واستصلاح الأراضي في أهم المناطق المسقية: الغرب، تادلة- بني ملال، دكالة، تارودانت، حوز مراكش وطريفية، وفي المناطق البورية المواتية مطريا: الشاوية، سايس، زعير وتلال مقدمة الريف والحزام الشمالي لجبال الأطلس المتوسط.

وكانت النتيجة أن بلغت أراضي الملكية الخاصة ثلثي الأراضي المزروعة في سنة 1956، كما لو أن مهمة الاستعمار كانت نقل جزء كبير من أراضي القبائل إلى الملكية العقارية المستقرة التي ساهمت بشكل كبير في تشكل البورجوازية العقارية الفلاحية المغربية لاحقاً. إن حصيلة الاستعمار الفلاحي بلغت ما مجموعه 1.017.000 هكتار موزعة إلى 5.903 استغلالية يحوز فيها الاستعمار الخاص 728000 هكتار موزعة إلى 4269 استغلالية بينما يمثل الاستعمار الرسمي 289000 هكتار تقابلها 1634 استغلالية.

نماء البورجوازية الفلاحية المغربية بعد الاستقلال

آليات التدخل الرأسمالي و انعكاساتها على التشكيلة الاجتماعية

الحسين لهنائي

تتضاد التعامل مع هذه المؤسسة البنكية، التي يعتبرون انها وجدت لتستغلهم.

الانعكاسات على التشكيلة الاجتماعية:

لقد أدى إدخال الآليات الرأسمالية في مجال البادية المغربية، من طرف السلطات الاستعمارية، ومواصلة تعميقها من طرف النظام المخزني، تطبيقا لبرامج البنك العالمي وصندوق النقد الدولي إلى زعزعة كيان المجتمع المغربي وتصعد العلاقات القبلية المبنية على الملكية الجماعية للأرض واستغلالها الجماعي، مع سيادة قيم التضامن والتآزر، إلى علاقات مبنية على الملكية الخاصة

وعملية التسميد، بالإضافة إلى ما سمي بسياسة السدود ومد قنوات الري، من أهم الوسائل التي ساهمت في اندماج الفلاحة المغربية في أسواق الرأسمالية العالمية، هكذا، سيتعايش، إلى يومنا هذا، قطاعان فلاحيان مختلفان: قطاع الضيعات الفلاحية الرأسمالية الحديثة، التي تنتج منتجات موجهة للتصدير نحو الأسواق الخارجية، هذه الضيعات، هي في ملكية الرأسمال المحلي والأجنبي، وتحظى بالدعم المالي وتستفيد من مختلف الإعانات والإعفاء من الضرائب، هذا القطاع يمثل حوالي 1.3 مليون هكتار، مشكل من ضيعات، تتراوح مساحاتها بين 80 و 400

كانت ساكنة المغرب قبل دخول الاستعمار تتمركز في البوادي بنسبة تفوق 80 في المائة، وكانت المدن العتيقة تضم أقل من 20 في المائة من السكان أغلبهم من التجار والحرفيين. فالفلاحة التقليدية، كانت تشكل أهم نشاط للسكان، حيث كانت تلعب دورا اجتماعيا واقتصاديا وظلت تلعب بالأساس دور الإنتاج المحلي قصد تغطية الاستهلاك الذاتي.

أهم آليات التدخل الرأسمالي:

أدى دخول الاستعمار الفرنسي إلى إدخال نمط الإنتاج الرأسمالي الذي عمل تدريجيا على تفكيك الملكية الجماعية، التي كانت تشكل أساس التضامن القبلي بين أعضاء القبيلة. واستبدلت ملكية الأرض الجماعية بالملكية الفردية. ومن أجل تسهيل عملية نزع الأراضي من القبائل، سنت العديد من القوانين التي جعلت هذه الأراضي تحت تصرف المعمرين. ولقد أدت هذه الوضعية الجديدة إلى فصل الفلاح عن أرضه وبالتالي فصله عن مجالته وقيبلته. من أهم هذه القوانين الاستعمارية: ظهير 7 يوليوز 1914 الذي جعل الأراضي الجماعية وأراضي الأحباس والكيش غير قابلة للتفويت أو البيع، ووضعها تحت حماية الدولة الاستعمارية التي أصبحت تتكلف بتسييرها ومراقبتها، وهذا الظهير هو الذي مهد لفصل القبيلة عن أرضها ومجالها، بالرغم من استمرارها في استغلالها. أما ظهير 27 ابريل 1919، فقد جعل الأراضي الجماعية تحت رقابة مجلس الوصاية مع تمكينه من صلاحيات تفويت بعض الأراضي لطرف ثالث. بموجب هذا الظهير، اقتطعت السلطات الاستعمارية أجزاء مهمة من أجود الأراضي، تحت غطاء المصلحة العامة، وفوتتها للمعمرين بدعم من الاحتلال العسكري. بعد السيطرة التامة على كافة التراب الوطني، تمكن المعمرين من إقامة ضيعات شاسعة وحديثة في المناطق الفلاحية الخصبة، وهو ما كان الاستعمار يسميه "المغرب النافع" وهي أراض خصبة تتوفر على مصادر الماء. في فترة لا تتعدى ثلاثة عقود تفككت البنيات القبلية والفلاحة التضامنية على الأراضي الجماعية مع ما كان يواكب ذلك من تعميم علاقات التآزر والتضامن والتكافل بين الأسر والأفراد إلى علاقات رأسمالية مبنية على قيم الفردانية والمنافسة والبحث عن الربح السريع مهما كانت الوسائل. ولقد ساهمت عملية مركزة الأراضي الخصبة بين أيدي قلة قليلة من المعمرين الذين استولوا، بقوة الحديد والنار على أراضي أعداد غفيرة من فلاحي القبائل إلى تحويلهم إلى عمال زراعيين يشتغلون في ضيعات المعمرين، في ظروف، أقل ما يقال عنها، انها شروط العبودية. بعد الاستقلال الشكلي، سيستمر النظام المخزني في الحفاظ على تطبيق السياسة الاستعمارية في البادية، أي الاعتماد على الملاكين العقاريين الكبار ورثة المعمرين الفرنسيين، ضدا على محاولات حكومة عبد الله ابراهيم، التي حاولت التفكير في إرساء أسس أولية لإصلاح زراعي يهدف إلى إعادة النظر في توزيع الأراضي الفلاحية على الفلاحين الصغار المنتمين إلى القبائل التي انتزع الاستعمار الفرنسي أراضيها. سوف ينشأ صراع بين حكومة الحركة الوطنية والقصر الذي استنفر الأعيان و الملاكين العقاريين الكبار المتعاونين مع الاستعمار، ليتم حل الحكومة وإشغال مضمون الإصلاح الزراعي من خلال إرساء إصلاح فلاحى لتحسين التقنيات الفلاحية، دون المساس بأسس الملكيات العقارية، و يعتبر إدخال هذه التقنيات من قبيل عملية الحرث بالجرار



للأرض وقيم الفردانية والتمايز الاجتماعي.

على مستوى الإنتاج الفلاحي، يستمر النظام في تطبيق نفس السياسات التي يملئها صندوق النقد الدولي، رغم فشل نتائجها، إلا أنها تبقى ودية للخلفيات، غير المعلنة التي تستهدف بلوغها، ألا وهي التمايز في اجتهادات ما تبقى من القيم المجتمعية المبنية على الوحدة والتضامن والكرامة، واستبدالها بتشجيع قيم الفردانية والمصلحة الشخصية، مع إشاعة مبدأ الاغتناء مهما كانت دناءة الوسائل، مع ما يستتبع ذلك من تعميم مظاهر الخنوع والولاء وانعدام الشخصية.

إن هذه السياسات التي تعمقت مع برنامج التقويم الهيكلي ومع إبرام معاهدات التبادل الحر مع الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية، قد أدت إلى تراجع الصادرات الفلاحية التي راهن عليها النظام، فخلال السنوات الأخيرة، لم تتجاوز 9 مليار درهم كمعدل سنوي، بسبب الحماية التي تفرضها بلدان الاتحاد الأوروبي، الذي تستقبل أسواقه زهاء 80 في المائة من هذه الصادرات. أما الواردات الفلاحية، فبلغت، خلال نفس المدة، حوالي 20 مليار درهم. وتجدر الإشارة إلى أن جل الواردات الفلاحية تتشكل من الحبوب التي يستورد المغرب معدل 55 في المائة من حاجياته الغذائية، ثم الزيوت التي نستورد 70 في المائة من الاحتياجات والسكر بنسبة 60 في المائة. فالشعب المغربي فقد سيادته الغذائية وأصبح رهينة للشركات العابرة للقارات التي تستحوذ على تجارة هذه المواد الغذائية الأساسية.

هكتار للضبعة، متواجدة في الأراضي الخصبة وتوفر على مصادر المياه. بجانب هذا القطاع، هناك قطاع الفلاحة المعاشية التي تهتم مساحته حوالي 6.5 مليون هكتار جلهما متواجد في أراض أقل خصوبة وتخضع للتساقطات المطرية وتقلباتها، هذه المساحة مشكلة من ضيعات صغيرة وقزمية، يتعاطى مالكوها لزراعة الحبوب والقطاني بالإضافة إلى تربية المواشي، بطرق تقليدية. هؤلاء الفلاحون، لا يستفيدون من الدعم العمومي ويعانون من ضغوطات القرض الفلاحي، حتى أن نسبة كبيرة منهم

“ إن هذه السياسات التي تعمقت مع برنامج التقويم الهيكلي ومع إبرام معاهدات التبادل الحر مع الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية، قد أدت إلى تراجع الصادرات الفلاحية التي راهن عليها النظام، فخلال السنوات الأخيرة

عناصر برنامج بديل

الصيد البحري، التجارة الخارجية، السياحة، السكن، البناء...)) نحو تلبية الحاجيات الأساسية للشعب المغربي بما يضمن الاكتفاء الذاتي في المقام الأول والاعتماد على الموارد الطبيعية والبشرية الوطنية؛

ب - تقليص ميزانية الدولة على الخصوص تلك المتعلقة منها بالأمن والدفاع الوطني وإدماج الموظفين المستغنى عنهم في أنشطة إنتاجية؛

ج - تقليص الفوارق في رواتب الوظيفة العمومية، بشكل كبير، عبر تخفيض الرواتب العليا ورفع من الدنيا وإعطاء المنتخبين من الموظفين إمكانية الاختيار بين رواتبهم أو تعويضاً يساوي متوسط رواتب الوظيفة العمومية.

د - وضع إصلاح جبائي جذري هدفه:

- وضع حد لتهريب الاموال للخارج؛

- وضع حد لتهريب السلع والبضائع لحماية الاقتصاد الوطني؛

- وضع حد للتحايل والتملص الضريبي؛

- تخفيف الضرائب المباشرة على المداخل الضعيفة ورفعها بشكل ملموس على المداخل المرتفعة؛

- فرض ضرائب على كبار ملاكي الأراضي الفلاحية؛

- فرض ضرائب كبيرة على الثروة؛

و - إلغاء اتفاقيات التبادل الحر واتفاقيات الصيد البحري التي ترهن ثروتنا الوطنية للمصالح الأجنبية وتساهم في العجز التجاري، وفي إفلاس العديد من المقاولات؛

2- حماية وترشيد القطاع العام المنتج والاستراتيجي:

ولتحقيق ذلك لابد من القيام ب:

أ - إرجاع كل الصناعات والمناجم الإستراتيجية التي تم تفويتها في إطار الخصخصة إلى الملكية العمومية؛

ب - تأميم البنوك وأهم المجموعات المالية وتقدير التعويض انطلاقاً من الرأسمال المساهم به فعلاً في المؤسسة؛

3 - تأسيس مجالس العمال في كل المؤسسات العامة أو الخاصة، الصناعية والتجارية والخدماتية التي يفوق عدد عمالها حداً معيناً يحدده القانون تكون صلاحيتها مراقبة التسيير والإنتاج؛

4 - رسم سياسة فلاحية، تستهدف تلبية الحاجيات الأساسية للسكان بما يضمن السيادة الغذائية والحفاظ على الثروات الطبيعية والمحيط البيئي والتنمية المتوازنة، سياسة فلاحية تعتمد الأسس التالية:

أ - مراجعة شاملة وعميقة لكل أشكال النهب والتراخي والحيازة التي تعرضت لها أراضي الجموع والأراضي المستحوذ عليها من طرف المعمرين القدامى أو الجدد وذلك من أجل إعادة الحق لذويه سواء كانوا جماعات أو أفراداً؛

ب - استرجاع الأراضي المفوتة للخصائص (أراضي صوجيطة وصوديا...) أو الأراضي غير المستغلة والمملوكة من طرف فئات المضاربين العقاريين الطفيليين ودمجها في برنامج الإصلاح الزراعي الجذري؛

ج - القيام بإصلاح زراعي جذري يستند إلى:

- تحديد أشكال الملكية للأراضي الفلاحية وتحديث الوعاء العقاري، بحيث تكون الدولة هي المالك الأساس وإلغاء القوانين الموروثة عن الاستعمار والمخزن؛

- تحديد سقف ملكية الأراضي المسقية ونزع ما فوق ذلك وتكليف مجتمعات العمال الزراعيين لتسييرها وتطبيق مبدأ الأرض لمن يحرثها؛

- تحديد سقف ملكية الأراضي البورية وتوزيع ما فوق ذلك على الفلاحين الصغار والمعدمين وإعطاء الأسبقية في التوزيع للملاك القدامى وإعادة إحياء المراعي الجماعية وتنظيم الرعي فيها وتطبيق مبدأ الأرض لمن يحرثها؛

د - شق الطرق في البادية وصيانة الموجودة منها وكهربية

+ القضاء على الهيمنة الإمبريالية الكمبرادورية على اقتصاد بلادنا، وبناء اقتصاد وطني مستقل عن الاقتصاد الإمبريالي وقادر على الاستجابة للحاجيات الأساسية لشعبنا من مواد غذائية وملابس وأدوية وسكن... الخ

+ وضع حد للتهميش والتفاوتات المجالية بما يعنيه من تطوير شامل ومندمج لتلك المناطق باعتماد سياسة جهوية أساسها تحقيق الديمقراطية المباشرة لساكنة تلك المناطق بما فيه التسيير الذاتي في ظل الدولة الفيدرالية. ويعتمد أيضاً على أساليب الديمقراطية الوطنية الشعبية؛

هذه الديمقراطية هي التجسيد العملي لمبدأ الديمقراطية المباشرة، أي أن الشعب يحكم نفسه بنفسه ويشكل من أجل ذلك كل الأدوات التي تضمن تمتعه بهذا الحق الذي حرّمته منه الطبقات السائدة المستغلة.



في هذا الباب على حزبنا أن يستند إلى التجربة التاريخية والإيجابية لشعبنا، ولنا في الأعراف الإيجابية والأنظمة التي استعملتها الجماهير في الحركات الشعبية للسنين الأخيرة دروساً ثمينة، كما على الحزب الاستناد إلى التجربة والخبرة الأممية لشعوب وأحزاب شيوعية نجحت إلى هذا الحد أو ذاك في تحقيق الديمقراطية المباشرة (سوفيات، كمونات، تنظيمات تشاركية، مجالس الأحياء...)

معطيات وعناصر في أساليب الديمقراطية المباشرة:

+ خلق لجان للتسيير الذاتي للمعامل؛

+ احتلال الشركات والأراضي الزراعية؛

وبارتباط مع المجال المتعلق بالبادية نستعرض في ما يلي نقاط البرنامج العام للتغيير الوطني ثم البرنامج المرحلة وبعده برنامج الفترة.

البرنامج العام للتغيير الوطني الديمقراطي الشعبي ذي الأفق الاشتراكي

في هذا المستوى يطرح حزب النهج الديمقراطي العمالي منظوره وبرنامجاه للدولة الديمقراطية الشعبية في القضايا التالية:

- **على المستوى الاقتصادي:** يستهدف التغيير الوطني الديمقراطي الشعبي ذوالأفق الاشتراكي تحرير اقتصاد بلادنا من التبعية للمراكز المالية الإمبريالية ومحاربة اقتصاد الربيع ووضع حد للمديونية وبناء اقتصاد وطني ممرّكز على الذات ومنفتح على اقتصاديات تتوخى نفس الأبعاد الإستراتيجية في إطار برنامج اقتصادي تتشكل أهم عناصره من:

1- تخطيط اقتصادي وطني وتحرري:

فلغرض وضع تخطيط اقتصادي وطني تحرري لابد من تأسيس مجلس وطني للتخطيط يبلور التوجهات الاستراتيجية للاقتصاد الوطني وعلى الخصوص وضع إستراتيجية للتنمية تستند للمبادئ التالية:

أ - توجيه الاقتصاد الوطني (الصناعة، الفلاحة،

نقتبس هذه العناصر من الخط السياسي الذي صادق عليه المؤتمر الوطني الخامس. ونظراً لضيق الحيز المتاح فإننا سنكتفي بالإشارة المركز جداً لتلك العناصر ولن نريد التوسع عليه بالاطلاع على وثيقة اطروحات المؤتمر الوطني الخامس.

يضع حزب النهج الديمقراطي العمالي باعتباره حزباً ماركسياً- لينينياً، جملة من الأهداف القريبة والبعيدة، والتي تتلخص في الظفر بالسلطة من طرف الطبقة العاملة المتحالفة مع الطبقات الرئيسية في التغيير. ويتم تحقيق هذا الهدف بالاستناد إلى النضال الجماهيري المنظم الثوري والواعي بأهدافه، المتمثلة في تحقيق التحرر الوطني والبناء الديمقراطي على طريق تحقيق المجتمع الاشتراكي كمرحلة انتقالية نحو المجتمع الشيوعي. ولبلوغ هذه الأهداف يتبنى حزب النهج الديمقراطي العمالي طريق التغيير الثوري، الذي يتحقق عبر مجموعة من الخطط الفكرية، السياسية، التنظيمية، البرنامجية وأشكال النضال، نسميها إجمالاً بالإستراتيجية.

تتأسس إستراتيجية الحزب للتغيير الجذري على قاعدة تحليل التناقضات الأساسية والرئيسية والثانوية في مجتمعنا، أخذاً بعين الاعتبار التجربة التاريخية للثورات السابقة والثورات القائمة، وخاصة السيرورات الثورية التي تعيشها منطقتنا، وواقع التشكل التاريخي للشعب المغربي وهويته العميقة.

التناقض الأساسي وتجلياته:

+ التناقض الأساسي على الصعيد الوطني بين قوة العمل المنتجة لفائض القيمة والرأسمال(.....)

+ التناقض الأساسي بين الرأسمال والبيئة؛

يتجسد هذا التناقض في وضع المغرب في أخطر مظاهر تدمير البيئة، بسبب سيادة نمط إنتاج الرأسمالية التبعية التي لا تقيم وزناً للإنسان ولا للطبيعة. إن ما يهمها هو الربح السريع والاستنزاف المتعظم.

وصل تدمير البيئة إلى مستويات غير مسبوقة، لأن الرأسمال لا يهتم سوى الأمد القصير، ولأنه يبحث عن المردودية الفورية وليس مصلحة المجتمع الحالي، وبالأحرى مصير الأجيال القادمة. كما أن الرأسمال، في بحثه اللامتناهي، عن الأسواق لمنتجاته المتراكمة، يدفع نحو التبذير، بواسطة القروض والإشهار والحروب التي تمكنه من بيع الأسلحة، ثم إعادة بناء ما دمرته هذه الحروب. وكل ذلك يؤدي إلى تدمير الطبيعة. وتفاقم هذا الوضع مع سيادة الرأسمال المالي وهيمنة النيوليبرالية.

وأدت هيمنة نمط الإنتاج الرأسمالي إلى مركزة النشاط الاقتصادي والثروة في مراكز حضرية ضخمة، وإفراغ البوادي من سكانها، خاصة في دول المركز الرأسمالي، وسيادة نمط عيش مبذّر للخيرات الطبيعية وللطاقة (السيارة، السكن، التغذية...) وملوث للبيئة(....)

لا يمكن طرح برنامج التغيير الثوري بدون طرح ادواته وعلى رأسها الحزب المستقل للطبق العاملة والذي يضم قي صفوفه طلائع الفلاحين الفقراء والمعدمين باعتبارهم جزء اصيل من الكادحين.

يعتمد هذا الحزب على الديمقراطية الوطنية الشعبية التي من بين أهدافها المرتبطة بالبادية أهم النقاط التالية:

+ إنجاز الثورة الزراعية التي تنتزع الأرض من ملاكي الأراضي الكبار بالأساس لتوزعها على الفلاحين والعمال الزراعيين عملاً بمبدأ الأرض لمن يحرثها، وسيكون دور التنظيمات الثورية الجماهيرية حاسماً في إنجاز هذه العملية.

+ تأميم القطاعات والمؤسسات الإنتاجية والخدماتية الإستراتيجية والحيوية لجماهير شعبنا.

قراءة في النتائج الاقتصادية والاجتماعية للاستغلال المنجمي

سعيد ابراهيم

باعتباره آلية من آليات التدخل الرأسمالي بالبادية المغربية

منذ ما يزيد عن ثلاث أشهر بسبب رفضها عزم شركة "سوميثير" صاحبة منجم "البليدة" والتابعة لمجموعة "مناجم"، عزمها حفر بئر ثانية على مستوى أراضيهم من أجل امتصاص مياه الواحة واستعمالها لأغراض صناعية، ضاربة عرض الحائط الوضعية العسيرة التي تعيشها ساكنة واحة مزكيطة جراء الجفاف التي تعاني منه المنطقة. تجدر الإشارة هنا إلى أن منطقة "البليدة" تبعد عن "مزكيطة" حوالي 70 كيلومتر مما يدل على أن الشركة استنزفت مخزون المياه الموجود بواحة البليدة وتريد استنزاف ما تبقى من مياه واحة "مزكيطة".

من المفروض أن تعود مداخيل الاستغلال المنجمي بالنفع على ساكنة المنطقة من خلال تقديم فرص عمل للشباب، والمساهمة في التنمية المحلية بإنشاء مشاريع مدرة للدخل وذلك بتشجيع الشباب في تشييد مقاولات محلية تتعامل بشكل مباشر مع الشركة المستغلة للمنجم، أيضا المشاركة في تهيئة البنية التحتية كإصلاح الطرق عوض تدميرها بواسطة الشاحنات المحملة بالمعدن المستخرج، كذلك المساهمة في بناء المدارس والمستشفيات وحفر آبار خاصة بالسكان وليس الاكتفاء فقط بحفر الآبار الموجهة مياهها لأغراض صناعية، ناهيك عن ضرورة عقلنة وترشيد استعمال المياه، وذلك بموازنة الإنتاج المعدني، فلا يعقل التسامح مع شركة هدفها الوحيد الربح المالي وإن كان على حساب الموارد الطبيعية والعناصر الحيوية كالماء، فالشركة، لكي تضاعف أرباحها، تقوم بمضاعفة إنتاجاتها المعدنية وبالتالي مضاعفة استهلاك المياه ومضاعفة المخلفات السامة التي ترميها في الطبيعة.

وبدلا من أن تلعب، هذه المواقع المنجمية، دورا رئيسيا في التنمية المحلية للمناطق التي تتواجد بها، فهي على عكس ذلك تساهم في هجرة السكان بسبب الأضرار المتفاقمة، إذ يتم استغلال المناجم دون أن ينتفع السكان



من خيراتها.

من بين المناجم التي تعرفها منطقة الجنوب الشرقي، على سبيل المثال لا الحصر، نجد منجم: إيمض، بوازار، أومجران، البليدة... كل هذه المواقع التعدينية التي تم ذكرها تابعة لمؤسسة "مناجم" المنضوية تحت لواء الهولدينغ الملكي "المدى" المعروف سابقا ب"أونا"، وتختص باستخراج والتنقيب عن الفضة (منجم إيمض)، النحاس (البليدة وأومجران)، الكوبالت والذهب (بوازار، بوسكور و آقا). وإلى حدود كتابة هذه الأسطر فإن ساكنة واحة مزكيطة لا تزال في اعتصام مستمر

لعبت البادية المغربية، منذ الاستقلال الشكلي، دورا محوريا في تزويد البلاد بالموارد الاقتصادية، الفلاحية منها والزراعية وكذلك المنجمية. وكما أشار العالم السوسيولوجي بول باسكون، فإن البادية المغربية لا تعكس نمطا فيوداليا "آسيويا" بالمعنى الماركسي، بل يؤكد أن البادية المغربية هي بنية معقدة من أنماط الإنتاج تتشكل اجتماعيا من البطيركية والقبلية والرأسمالية.

لكن بعيد الاستقلال الشكلي أصبحت البادية المغربية ضحية الاستغلال المتوحش للرأسمالية. حيث عرفت تدخلات جشعة من طرف الرأسمالية انعكست سلبا ضد البنية الاقتصادية والتشكيلية الاجتماعية، من أهمها الاستغلال المنجمي الجائر والتي لا تستفيد منها المناطق المعنية بتاتا، بل أضحت هذه المناطق البدوية التي تعرف استغلالا منجميا تعاني الويلات جراء الأضرار التي تمس البيئة وصحة الساكنة.

إن أغلب المواقع المنجمية في المغرب تتوفر على معامل التعدين والتي تهدف إلى معالجة المعادن المستخرجة من باطن الأرض وتنقيتها، وذلك باستعمال كميات ضخمة من المياه. نتكلم هنا عن المياه الجوفية ومياه السدود والأنهار التي تعتبر المصدر الوحيد للسكان في الشرب والسقي، نظرا لقلّة التساقط التي تعرفها هذه المناطق، حيث أن معظم المحيطات المنجمية تتواجد بالجنوب الشرقي للبلاد والذي يعاني مسبقا من ندرة المياه. فضلا عن إلقاء مخلفات ضارة في الطبيعة وخاصة الزئبق، الرصاص والأرسونيك (الزرنبخ)، والتي تعتبر مواد سامة تسبب أمراضا جلدية وسرطانية، وتساهم في نفوق الحيوانات والطيور وإبادة الغطاء النباتي.



القرى وتزويدها بالماء الشروب ومجاري الصرف الصحي الحار، وكل المرافق الصحية والاجتماعية الضرورية لتحسين شروط الحياة والعمران بالبادية؛

ه - إعادة هيكلة مؤسسات القرض الفلاحي لتكون في خدمة الفلاحين الفقراء على الخصوص، ولتستخدم أموالها في تطوير البنيات التحتية الأساسية، وبالتحديد تجهيز الآبار وقنوات الري الصغير.

و - استرجاع الموارد المائية التي اغتصبت من طرف ملاكي الأراضي الكبار والمافيا المخزنية عن طريق "سياسة السدود" وكذا أراضي الدولة التي فوّتت في إطار عمليات الخصخصة، وسن سياسة وطنية لتعبئة الموارد المائية وتقويتها وحماية الغابات عبر حماية مساحاتها وتطوير مواردها الطبيعية (من نباتات وأشجار وحيوانات وطيور...)

برنامج المرحلة والفترة الخاصين بشق الوضع في البادية. - برنامج المرحلة؛

- يستعرض البرنامج هنا أهم القضايا في طرحها العام والشمولي دون الدخول في التفاصيل التي سيكون مجالها ضمن أنشطة الحزب الوطنية والجهوية... الخ. وهذه القضايا الأساسية هي:

1 - في برنامج التحرر الوطني:

- النضال من أجل بناء إقتصاد وطني متحرر من الهيمنة الإمبريالية، منتج للخيرات الموجهة لتلبية الحاجات الأساسية للشعب المغربي ولصالح تقدم البلاد ورفاهية شعبنا.

- النضال من أجل استفادة شعبنا من مجموع ثرواته.

- النضال من أجل إلغاء اتفاقيات التبادل الحر التي لاتخدم اقتصادنا الوطني

- النضال من أجل تأميم المؤسسات والقطاعات التي تمت خصومتها.

2 - في برنامج التحرر الشعبي:

- تهيئة شروط حل التناقض الرئيسي المرتبط بالطور الأول من المرحلة الأولى في استراتيجية الحزب أي إنجاز الثورة الوطنية الديمقراطية الشعبية؛

3 - في برنامج التقدم المجتمعي

أ- سن سياسة ديمقراطية للمسألة الزراعية.
ب- مواجهة مخططات تصفية القطاعات الاجتماعية.
ج- تمكين الشعب من الاستفادة من الخدمات العمومية وتحسين ظروفه المعيشية.

- برنامج الفترة:

- يعتبر برنامج الفترة من أعقد المهام لأنه يتطلب المتابعة الدقيقة لمجريات الصراع الطبقي وأن يكون الحزب متجذرا وسط الجماهير وقادرا على قياس حالة موازين القوى بين الطبقات في كل فترة وليس فقط المرحلة. نعرض هنا لطريقة متابعة صياغة برنامج الفترة وطريقة تطبيقه والهيكل التنظيمية المشرفة عليه.

- خطة تتوزع على مسارات متعددة:

+ المسار الأول: المسار النقابي والتنسيقيات والمهن واطاراتها والمجتمع المدني وجمعياته.

+ المسار الثاني: مسار المناطق المهمشة وقوى وتنسيقيات

الحركات الشعبية.

+ المسار الثالث: مسار الاحياء الشعبية.

+ المسار الرابع: القضايا الوطنية وجبهاتها.

- في البرنامج.

يوزع برنامج الفترة الى برنامج المسارات الأربعة.

1 - برنامج المسار الاول.

المساواة الفورية في الحد الأدنى للأجور بين القطاعين الصناعي والفلاحي.

التطبيق الفوري للسلم المتحرك للأجور والأسعار.

2 - برنامج المسار الثاني.

الاستجابة الفورية لمطالب تنسيقية آكال للدفاع عن حق الساكنة في الأرض والثروة والتصدي لمشروع القانون حول أراضي الجموع.

رصد مشاكل أهم المناطق المفقرة والاكثر كثافة ديمغرافية وصياغة الملف المطلي.

3 - برنامج المسار الثالث.

إعفاء المواد الأساسية (الزيت، السكر والحليب والأدوية والكتب المدرسية) استهلاك الماء والكهرباء من الضريبة على القيمة المضافة.

تمكين الشعب المغربي من السكن اللائق وعلى الخصوص ساكنة مدن الصفيح والسكن العشوائي

الأصولية الدينية في إسرائيل: من اليمين إلى أقصى اليمين

د. وسام الفقعاوي

انتخابات الكنيست سنة 1988، ومن بعدها ظهرت هذه الأحزاب أكثر تنظيمًا وقوة وقدرة على تنفيذ برامجها، إلى جانب توسع قاعدتها الاجتماعية وبروز أحزاب حريدية/دينية جديدة، بحيث لم تتأخر الأحزاب اليمينية القومية من مجاراتها في أطروحاتها الدينية والسياسية؛ رغم ما يبدو من اختلافات تتعلق بالخدمة الإلزامية في الجيش أو الإشراف الخاص على المدارس الدينية والامتحانات الأخرى التي تأتي على حساب دافع الضرائب الإسرائيلي.

إن السمة الأبرز للحياة السياسية في إسرائيل هي توسيع قاعدة اليمين واستمرار تراجع مواقع "اليسار الصهيوني"، ولنا هنا حاجة إلى القول أن تعبير "اليمين واليسار"؛ تحمل حين يتعلق الأمر بإسرائيل مضامين أيديولوجية واحدة؛ إذ إن جوهر الخلاف يدور هنا حول القدرة على تحويل شعار الأيديولوجي إلى شعار سياسي والقدرة على تحويل الهدف الحقيقي إلى هدف معلن.

ولقد كشفت التجربة الطويلة من الصراع كم كان الاتفاق جوهريًا بين قطبي الحياة السياسية في إسرائيل حول كل ما يتصل بالاستراتيجية والأهداف البعيدة للمشروع الصهيوني، وأثبتت أن حدود الخلاف لا تخرج عن إطاره السياسي ولا يتعدى حدود الوسائل الواجب اتباعها للوصول إلى الغاية ذاتها.

ولعل أبرز مثال على صحة ما ذهبنا إليه، هو أن الكيان الإسرائيلي بكلية يندغم مع اليمين الحريدي وينحو باستمرار نحوه، خاصة فيما يتعلق بالموقف من المسألة الفلسطينية؛ من خلال تحقق إجماع داخل مختلف مكوناته على ثوابت العداوة ل فلسطين أسما وشعبًا وقضية وحقوقًا مشروعة، وهو ما يبدو جليًا في برامج الأحزاب الصهيونية الأساسية كافة، حيث تبرز فلسطين بوصفها النفي الكلي لفكرة الصهيونية.

كما يظهر الأمر واضحًا في السياسة الخارجية التي اتبعتها وتبعتها أقطاب السياسة الإسرائيلية ضد قوى التحرر والتقدم ولجان المقاطعة والتضامن مع الشعب الفلسطيني؛ عربيًا ودوليًا ومواجهتها بفزاعة "العداء للسامية"، والتي أتت وتأتي امتدادًا وتعبيرًا عن السياسة الداخلية التي تقوم على الصهيونية؛ فكرًا وممارسةً وتلتقي مع الإمبريالية العالمية في الخندق والموقع الواحد، وخصوصًا مع دوائرها الأكثر عدوانية ورجعية.

في ضوء ما تقدم؛ يبقى السؤال الحيوي بالنسبة لنا نحن الفلسطينيون؛ لماذا مطلوبًا أن تبقى السياسة الانتظارية والخطابية البلاغية أو البكائيات التاريخية هي التي تسيطر بدلاً عن الفعل السياسي المبني على استراتيجية نقيضة تمامًا لأي وجود صهيوني على أرضنا؟

إن المسألة تبدو أكثر من مصيرية؛ خاصة إذا ما اتفقنا أن الصراع يطال الوجود ذاته، وهو كذلك بالضبط.

* نشر هذا المقال في العدد 42 من مجلة الهدف الإلكترونية

[1]. جوني منصور: التدين في مناهج وكتب التعليم في إسرائيل، المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية (مسارات)، رام الله، ط. 1، 2018، ص 29.

[2]. إسرائيل شاحك ونورتن ميزفينسكي: الأصولية اليهودية في إسرائيل، ترجمة: إسماعيل الفقعاوي، مكتبة القادسية للنشر والتوزيع، فلسطين، ط. 1، 2002، ص 48.

بشكل غير مباشر على عدد من المدارس الأخرى أو مدارس الدولة عمومًا، حيث نجد أن تعليم الوزارة وهو الإلزامي من الصف الأول، وحتى الصف الثاني عشر؛ يفرض تعليم التوراة، والذي يغطي كل المرحلة العمرية - التعليمية للطلاب اليهودي. أضف إلى ذلك، أنه في بعض مناهج التعليم، وفي عدد من المدارس؛ ألزموا الطلاب دراسة التفاسير وفقًا لمدارس دينية مختلفة، ما يعين أن جهاز التعليم في إسرائيل؛ يُولي تعليم التوراة أهمية كبيرة لفهم واقع حياة الإسرائيلي [1].

منذ عام 1980، توسعت المدارس الدينية بشكل كبير، وهي التي كانت مقيّدة قبل تلك السنة من الحكومات السابقة، بالتزامن مع الدعم السخي الذي تلقته الأحزاب الدينية/الحريدية من حكومة الليكود آنذاك، حيث عملوا بنجاح على تحسين النوع المبكر للتعليم اليهودي ونظام شبكة المدارس المبكرة في الكثير من المدن الإسرائيلية الريفية والأكثر فقرًا وفي مناطق الأحياء الفقيرة من المدن الإسرائيلية؛ فلقد كان هدفهم بوضوح إدامة تأثير تعليمهم على قطاع متزايد من الجيل الإسرائيلي الأصغر، حيث حققوا نجاحات لافتة على هذا الصعيد، وسعت من قاعدتهم الاجتماعية، وعكست نفسها وتأثيرها على البنية السياسية الداخلية.

يركز "الحريديم" على الأهمية الأساسية والرئيسية للدراسات المقدسة؛ فهم يؤمنون أن الفضيلة الناشئة من أولئك المنشغلين في الدراسات المقدسة مسؤولة عن كل الأحداث الخيرة الحاصلة لليهود، ولأجل ذلك السبب ليس مطلوبًا من أولئك المنشغلين في الدراسات المقدسة أن يسعوا لكسب عيشهم؛ إذ ضمنت لهم العديد من الامتيازات والمزايا والإعفاءات من الواجبات المجتمعية، "إن عملية منح المزايا لمواصلة الدراسات المقدسة موجودة في مجتمع إسرائيل الحديث، وأحد المواضيع الأكثر إثارة للجدل في إسرائيل، وما يزال مستمرًا التأجيل للخدمة العسكرية لعظم طلاب وخريجي الشيفوت" [2]. وهذه المسألة بالذات تُشعر أقسامًا واسعة من الإسرائيليين العلمانيين وغيرهم بعدم مشاركة "الحريديم" لهم بتساو في الواجبات والأعباء المفروضة على مجتمعهم، الذي يعدونه مجتمعًا خاصًا وسط بيئة معادية، وعليه يجب أن يتكفل الجميع أمر حمايته فعليًا.

لقد سبق القول، إن الحريديم/الجماعات الدينية تلقّت دعمًا غير محدود من حكومة الليكود منذ بداية ثمانينيات القرن المنصرم، لم يتوقف عندها بل استمر مع الحكومات التي جاءت بعدها، بما في ذلك حكومات العمل (أي اليسار)، ليس فقط على صعيد توسع قاعدتها الدينية ودعم أنشطتها وبرامجها على هذا الصعيد، بل دعمت مخططاتها الاستيطانية، التي بدورها كانت بحاجة لتشكيل أحزابها السياسية التي تعطيها قوة أكبر في وضع هذه المخططات قيد التنفيذ، دون أن يخلو الأمر أيضًا من منافسة داخلية بين الحريديم الأشكناز والسفارديم، الذين تبلورا في حزبين أساسيين منفصلين، وهما: ديجل هتوراة (علم الشريعة)، وكان اشكنازيًا صرفًا، وشاس (القائمة السفارديمية من أجل التراث)، وكان شرقيًا صرفًا، وعد زعماء الحزبين أن الإحاطة شاخ هو مرجعيتهم الروحية العليا، وأجمعوا على طاعته، في سياق تأكيد وحدة توجهاتهم الدينية والسياسية وفق "الشريعة اليهودية" من جهة، ولدور إسرائيل السياسي في إطار مرجعية تلك الشريعة.

لقد حققت الأحزاب الحريدية قوة سياسية ملحوظة؛ فاجتأت أهم السياسيين؛ حين حصلت على 8 مقاعد في

تشهد الأصولية الدينية اليهودية انتشارًا واسعًا في داخل إسرائيل منذ أوائل سبعينيات القرن المنصرم، وتجذب لها أوساطًا جديدة؛ خالقة معها أنزياحات واضحة في داخل "المجتمع" الإسرائيلي ذي التوجه العلماني في الأعم، الذي يعد نفسه نموذجًا للعلمانية الغربية وثقافتها المتقدمة؛ دون أن يعني التسليم بهذا التصور الذي تطرحه إسرائيل عن نفسها، خاصة وأن الصراع بين المتدينين والعلمانيين على هوية وشكل الدولة كان وما زال صراعًا حقيقيًا، وصولًا إلى طرح مسألة الفصل بين الأمة والدين أو بين الدين والدولة في حالتها.

إن تحليل البنية والتركيبية المجتمعية الإسرائيلية وانعكاساتها السياسية، يجب أن تكون ضمن أولويات قراءتنا للعدو ومعرفة طبيعة تلك التركيبة والانزياحات التي تحدث داخل الكيان الإسرائيلي، التي ينطبق عليها مفهوم "النمذجة" الجارية لتكون جميعها على ذات المشاكلة - إن لم تكن أصلًا - تنهل من نبع اليمين الديني والسياسي؛ كون المعرفة العلمية المتطورة والمتراصة لهذا الكيان، تعد أولى حلقات البدء في عملية صياغة استراتيجية شاملة للمواجهة، ونقطة البدء هنا؛ يفترض أن تنطلق من الإقرار بأن "إسرائيل" عام 2022 ليست على الإطلاق إسرائيل عام 1948 - لا بالمعايير الاقتصادية والاجتماعية ولا بالمعايير العسكرية والسياسية - وأنه لجزء أساسي من هذه المعايير هو البنية والتركيبية التي يمثلها ويشغلها الحريديم؛ اجتماعيًا وسياسيًا، وهذا متوقف إلى حد كبير على فهم العناصر الأساسية للسياسات الحريدية - بغض النظر - عن الاختلافات والانشقاقات وجهود التوحيد باستمرار بين أفرادها وطوائفها.

فمن المعروف أن "الحريديم/الجماعات الدينية" أقاموا في مناطق منعزلة أو مستقلة بذاتها في المدن الإسرائيلية، وعاش أفراد طوائفها المختلفة حياة فيها الكثير من التصادم الحاد والإشكاليات المتعددة مع النظام السياسي الإسرائيلي من جهة، والقسم العلماني من المجتمع الذي كان - وما يزال - ينظر لهم بدونية كبيرة من جهة أخرى، وإن اكتسبوا في فترة ظهورهم على المسرح السياسي بداية سبعينيات القرن المنصرم قليلًا من الاهتمام، إلا أن ما حققوه من نجاح سياسي في انتخابات الكنيست عام 1988، الذي لم يستطع أي من مستطلي الرأي المحترفين التنبؤ به؛ وضعهم في قلب المشهد السياسي الإسرائيلي، حيث توالى نجاحاتهم في الانتخابات اللاحقة وصولًا إلى توقع حصولهم على 13 مقعدًا في الانتخابات القادمة للكنيست، المنوي إجراؤها مطلع نوفمبر القادم، بحيث تحل الكتلة الثانية فيه، وهذا ما يؤهلها لأن تكون في مكانة؛ تجعلهم (أي الحريديم) قادرين في أوقات متعددة من الإملاء على الغالبية العلمانية الإسرائيلية. وتعد هنا القضيتان المهمتان اللتان من الواجب التوقف عليهما وتحليلهما، هما:

كيف ضمنت الأحزاب الحريدية تأثيرها السياسي وصولًا لتعميم نموذجها الخاص؟

أي بنية تنظيمية توفرت لها ووظفتها للحصول على أقصى نجاح وتمثيل سياسي؟

لقد وفر الاهتمام بالتعليم الإجابة الكبرى على السؤالين/القضيتين، بحيث استطاع الحريديم/المتدينين الاستحواذ على تعليم أبنائهم وأبناء غيرهم من اليهود أيضًا، من خلال نيلهم الوصاية عليهم بطريقة تكفل الاستمرارية القصوى لسيطرتهم لاحقًا، وحصولهم على سلطة مباشرة على شبكات مدارس عديدة، وبالتالي

سيكوم-سيكوميك مكناس:

شهادة حارقة لعاملة من قلب المعتصم

الاجتماعي والتغطية الصحية التي كان يقطعها من أجورنا، وأنجزت محاضر أمام السلطة تلزمه بالوفاء بما وعد به، لكنه نكث بوعده، راكم الأموال في فترة كوفيد ولم يؤد ما عليه لا تجاهنا ولا تجاه الصندوق الوطني

خمس سنوات من الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، وثلاث سنوات للتغطية الصحية، سلبوا منا حقنا في العلاج، استولوا على مستحقاتنا المالية. ولا نستطيع نحن أن نستفيد من أبسط مقومات الحياة، لا حق لنا في

لم نكن نعلم حين دخلنا لنشتغل في هذه الشركة ونحن شابات وشباب في مقتبل العمر أنها ستكون جاحدة وستنكر لكل ما قمنا به من أجل النهوض بها. على أكتافنا قامت، وبسواعدنا وبعرقنا ومجهودنا بنيت. منا من اشتغلت قرابة أربعين سنة، ومنا من اشتغلت لمدة ثلاثين سنة، وأخمس وعشرين سنة. اشتغلنا بكل كد واجتهاد. أدرنا عجلة الاقتصاد قرابة أربعين عاما، وعوض أن نكرم في كهولتنا، نتعرض لهجوم شنيع على حقوقنا ومكتسباتنا. تعرضنا للنصب والاحتيال بطريقة قانونية: نصب واحتيال مغلف بالقانون، تسريح وتشريد نتج عنه كوننا أصبحنا ضائعات مسلوبات الحقوق، نقاوم الجوع منذ سنة. بدون حقوق ولا مستحقات، نحن وعائلاتنا نمر بظروف صعبة جدا.



الجميع يتحدث عن 500 عاملة مشردة، والواقع هو أن كل عاملة وكل عامل منا هي وهو معيل/ة لأسرة. أسرة فيها التلاميذ والمرضى والعاطلين عن العمل والشيوخ... واجهنا جشع الباطروننا بصمودنا، بصوتنا الذي نريده أن يصل إلى أبعد مدى، صوتنا الذي ما اذخرناه منذ وجدنا أنفسنا في هذه الوضعية البئيسة، صرخنا بأعلى صوتنا: "لا للظلم"، وصرخت معنا حناجر كل المهومين بقضايا العمال والعاملات والفقراء، محليا ووطنيا ودوليا.

توصلنا ببيان تضامني من الاتحاد العام لنقابات العاملين في العراق، أثلج صدرنا لأننا أدركنا أن قضيتنا لم تعد قضية خاصة، ولكنها قضية كل العاملات والعمال في الداخل والخارج. تضامنت معنا الأحزاب والنقابات والجمعيات المناضلة بصيغ مختلفة، إضافة إلى كل شرفاء هذا الوطن الذين كانوا ينشرون رسائلنا وتصريحاتنا وفيديوهاتنا، وأدركنا أن ما قمنا به إعلاميا للتعريف بقضيتنا على محدودية الوسائل كان مشرفا. ونتمنى أن تتوحد الطبقة العاملة التي تتعرض للاستغلال وللجشع، نطمح إلى الوحدة العمالية التي لن تتأتى إلا بالتضامن بيننا، لنصبح قوة تواجه بطش واستبداد الباطروننا.

في 2017 طردنا من العمل بالنصب والاحتيال، وقدمت الدولة دعما لإعادة الهيكلة، لكن الدعم لم يستثمر لصالح العاملات والعمال، سرقوا منا الدعم، أخذوا منا

للضمان الاجتماعي.

هذه المحن هي التي قوت المرأة السيكومية، نعم اليوم نحن قويات، ولن نتراجع عن المطالبة بحقوقنا. قويات لأن قضيتنا عادلة، مدونة الشغل لم تنصفنا خصوصا الفصل 19 الذي يفوتون به الشركات والعمال والعاملات، والذي بموجبه يتشرد العمال والعاملات، يجب أن يغلق هذا الباب الذي يتحايلون به علينا، يعلنون "التفلس" وليس الإفلاس، فينصب علينا بموجبه من طرف الباطروننا والقانون والسلطة. الرأسمالية تتحاييل على العمال صانعي الثروة.

عاملة سيكومية

العلاج، ولا حق لنا في الراميد. خلال هذه الفترة فقدنا أربع عاملات وعمال، لاهم تقاضوا أجورهم ولا استفادوا من الحق في التطبيب.

اليوم نقول: "ما مفاكينش". لقد حاولت السلطة أن تختبر صمود المرأة السيكومية، فوجدت أمامها جبلا، المرأة السيكومية قوية، تقوت بالعمل، بالمحن، بالكفاح. اشتغلنا بأجور متدنية، بشبه أجور. كثيرات منا بدأنا عملهن ب (80 درهما)، تصوروا ذلك...

كنا دائما نشغل بكل حماس لأننا لا نريد أن تغلق الشركة مرة أخرى ونبقى بدون عمل. في فترة كوفيد لم نتوقف عن العمل، رغم المخاطر، تمسكنا بالشركة عسى أن نستمر في عملنا. وعدنا المدير بان يؤدي ما عليه من مستحقاتنا ويؤدي مبالغ الصندوق الوطني للضمان

رسالة تضامنية من عمال سيكوميك الى العمال الزراعيين بالجنوب



من: عاملات وعمال سيكوم - سيكوميك قطاع النسيج بمكناس
ضحايا المادة 19 من مدونة الشغل
إلى: عمال وعاملات صوفي سود وجميع العمال والعاملات
الزراعيين بجهة سوس

بكل قوتنا نصرخ لنعبر عن تضامننا المطلق واللامشروط مع:
- عمال صوفيا سود الموقوفين عن العمل بعد قضاء أكثر من
عشر سنوات والمعتصمين دفاعا عن حقهم المشروع.

- عمال وعاملات شركة صودا في الزراعيين بعد طرد مندوبيهم
النقابي الذي يعتصم بدوره أمام الشركة.

نستنكر ما يمارس عليكم من مضايقات وحرمان من الحقوق
وتجويع من طرف الباطروننا. ونظرا لهذا الهجوم الكاسح على
العاملات والعمال، والجشع المتوحش والقهر الاجتماعي، نعلن للمرة
الألف عن تضامننا، وندعو إلى توحد نضالاتنا حتى النصر.

نشد على أياديكم/كن وبالوحدة العمالية سيكون النصر
حليفنا.

نزعة الاستهلاك في ظل الأزمة

ادم روبي

يجعله يشتري حاجيات غير أساسية في ظل وضع مؤزوم لأغلب الشرائح الاجتماعية، فسيظهر حتما تميزه هذا، ذلك الجانب تدرسه كبريات شركات النسيج العالمية، فمنتوجها يجب أن يحقق هذا التميز بالضبط الذي يبحث عنه ذلك الفرد الفقير في المجتمع.

إن الضغط المهني عبر ساعات العمل التي تفوق في العادة -بمجمعاتنا- ساعات العمل القانونية، بالإضافة إلى الاجور المنخفضة تشكل صعوبة على معظم الطبقات الدنيا على تحقيق حياة يومية مريحة نفسيا واقتصاديا، حيث يصعب على الفرد ارضاء حاجياته وبالتالي اسعاد ذاته، وبالتالي يبحث عن ذلك الارضاء فقط عبر كسب اعتراف للغير/للآخر/ للمجتمع بتميزه عن طريق آرائهم/تقييماتهم/نظراتهم واحكامهم من هنا فسر العديد من علماء الاجتماع الحديثين ان الفرد في العصر الحديث يبحث ليس فقط في مطالبه كما في مطالب الجماهير في العصر الماضي عن الرفع في الاجور ونقص ساعات العمل اليومية/ مع ان هاته المطالب هي المطالب الحقيقية التي يجب ان يطالب بها الفرد. وانما اصبحت يبحث عن مطلب اساسي وهو الاعتراف بالذات.

لفهم هذه المسألة يناقشها الفيلسوف اكسيل هونيث بشكل واسع في كتاباته، والذي يعتبر من الجيل الرابع من مدرسة فرانكفورت الذي تتلمذ على يد يورغان هابرماس، الذي أشرف على تأهيله الجامعي. إن براديفم الاعتراف الذي قدمه الفيلسوف "اكسيل هونيث" في المدرسة النقدية قد مثل نقلة نوعية في التفكير الفلسفي، من خلال أنه صوب البحث عن مشاكل المجتمع من خلال الواقع، وحاول أن يدرس جملة من أشكال الظلم الاجتماعي، والتي أطلق عليها اسم الأمراض الاجتماعية والتي هي من بين أسباب عدم الاعتراف. ويؤكد على ان فكرة الصراع كما يتبناها هيغل وماركس هي الحل لانتزاع الفرد لذلك الاعتراف. وبالتالي يجب على الحركات الاجتماعية الجديدة ان تضع في الحسبان هذا المطلب الاساسي التي تؤكد الدراسات الاجتماعية الحديثة وهو مطلب الاعتراف حتى تستقطب وتناضل ضد النزعة الاستهلاكية السائدة.

صيحات الموضة العالمية، بالإضافة إلى الإقبال على محلات الألبسة العالمية ببلادنا المستمر بالرغم من الضريبة المرتفعة التي تزداد في سعر هاته الألبسة اليوم عندما يبيع أصحاب هاته المحلات الألبسة بالمغرب مقارنة بالسعر الذي تباع به في أوروبا مثلا الشيء الذي يرجع سببه للجبايات الجمركية التي يدفعونها لإعادة إدخال هاته السلع للمغرب، علما بأنها سلع تصنع أساسا من مصانع النسيج ببلادنا عن طريق عاملات وعمال يتقاضون أجورا من 5 إلى 15 درهم في الساعة.

هناك ظاهرة اجتماعية ربما نادرا ما يتم الحديث عنها، كيف يمكننا تفسير شراء العديد من شرائح الطبقات الفقيرة وأبناؤها بعض الاحتياجات من السلع الغير أساسية لها بوفرة بعض الأحيان في ظل ما نعيشه من وضع مؤزوم؟

في ظل الأزمة الاقتصادية التي تعيشها بلادنا مؤخرا والتي لها أسبابها المرتبطة بالوضع الاقتصادي العالمي والتاريخية المرتبطة باحتكار الامبريالية للأسواق المحلية وتحكمها بالأسعار وتبعية الأنظمة الاقتصادية ببلادنا لكبريات



يكتب إدوارد لوتفاك في مقالته (الاستهلاك من أجل الحب) عن الرغبة التي تجعل أفقر الناس الذين ليست لديهم مدخرات ودخولهم صغيرة، يقتضون حتى الموت.

إن موضوعنا اليوم هو موضوع علم النفس الاجتماعي، فالأمر يتعلق بقرار الفرد في مجتمعنا يريد ان يتميز مما

المؤسسات المالية العالمية و إجهاض الاقتصاد المحلي من طرف المخزن والامبريالية بالإضافة لأسباب أخرى لا يسعنا هنا الحديث عنها.

إننا نجد مثلا آلاف مقاطع الفيديو ببلادنا لأبناء الطبقات الفقيرة يتحدثون عن إمكانياتهم المستمرة في ارتداء آخر

المدىونية: نتيجة للهيمنة والنهب الإمبرياليين وسلاح خطير لتأبيدهما

عبد الله الحريف

والطبقات السائدة من أجل تأييد هيمنتهم الاقتصادية على الشعوب المضطهدة ونهب خيراتها واستغلال طبقاتها العاملة وتضييق الخناق على طبقاتها الوسطى. والوصفات التي تطبخها المؤسسات المالية والاقتصادية والتجارية الخاضعة للإمبريالية الغربية ليست أداة لحل أزمة المدىونية، بل أداة لتأبيدها.

2 - ما العمل؟

إن النضال من أجل إلغاء الديون الخارجية ضروري، لكنه غير كافي. فلكون أزمة المدىونية في دول المحيط الرأسمالي مرتبطة أشد الارتباط بهيمنة الامبريالية الغربية والطبقات السائدة، فإن القضاء النهائي عليها يتطلب التحرر من هذه الهيمنة وبناء اقتصاد ممرکز على الذات. والتاريخ يؤكد ذلك؛ فالدول التي استطاعت الإفلات من مصيدة الديون الامبريالية هي التي أنجزت ثوراتها الوطنية الديمقراطية الشعبية (روسيا والصين وفيتنام وكوبا وكوريا الشمالية)، بينما استطاعت بعض الدول، من خلال انتفاضات شعبية عارمة (المكسيك مثلا) أو تغيرات إقليمية نوعية (إلغاء مانديلا لدين ناميبيا) فرض أو الاستفادة من إلغاء ديونها، لكن كونها لم تحقق فك الارتباط مع الامبريالية، فإنها تظل مهددة بأزمات المدىونية.

بشكل أخطر، وبالتالي تعميق التبعية للإمبريالية.

2.1 - وتساهم الطبقات السائدة التبعية في تعمق وتأبيد أزمة المدىونية:

- فهي توظف تحكمتها في الدولة للتقليل من الضرائب عليها والتهرب من أداء جزء منها. وبالتالي تضطر الدولة إلى الاستدانة لسد العجز البنوي في ميزانيتها.

- وهي تهرب إلى الدول الامبريالية والجنات الضريبية جزءا مهما من مداخيل تصدير انتاج معاملها وضيعاتها ومختلف شركاتها وتحرم، بالنتيجة، الدولة من مداخيل مهمة من العملة الصعبة.

- وهي تستفيد من مداخيل السندات التي تصدرها الخزينة العامة لتمويل الدين العمومي.

3.1- وتخدم المدىونية مصلحة الرأسمال المالي المهيمن عالميا. وذلك من خلال توفير فرص استثمار مريحة للراسمائل الهائلة التي لا تجد لها إمكانيات الاستثمار في القطاعات الإنتاجية بسبب ضعف الطلب العام الناتج عن تدهور القدرة الشرائية للطبقات العاملة وجزء كبير من الطبقات المتوسطة، خاصة في ظل تطبيق السياسات النيو ليبرالية.

والخلاصة أن المدىونية سلاح خطير تستعمله الامبريالية، بشكل عام، والرأسمال المالي، بشكل خاص،

1 - أسباب الازمات المستدامة للمدىونية العمومية في دول المحيط الرأسمالي:

1.1- إن السبب الأساسي هو التبعية الاقتصادية للإمبريالية الغربية التي يكرسها موقع الدول التابعة الضعيف في قسمة العمل على المستوى الدولي (اقتصار انتاجها على المواد الخام المعدنية والفلاحية أو النصف مصنعة، أساسا لتصديرها، وعلى المقاول من الباطن لفائدة الشركات المتعددة الاستيطان للدول الامبريالية الغربية التي تتحكم في أسعارها). هذه التبعية التي تؤدي إلى عجز بنوي لميزانها التجاري. مما يفرض عليها اللجوء إلى القروض بالعملة الصعبة لتمويل جزء من وارداتها.

ويتم تبرير وتأبيد هذه التبعية من خلال فرض اتفاقيات "التبادل الحر" بواسطة منظمة التجارة العالمية الذي هو، في الواقع، تبادل لا متكافئ لصالح الشركات المتعددة الاستيطان وأيضا بواسطة تدخل المؤسسات المالية الامبريالية (صندوق النقد الدولي والبنك العالمي) بذريعة إيجاد حلول لأزمة المدىونية.

هذا التدخل الذي يهدف، في الحقيقة، إلى قولبة اقتصاد هذه الدول لفائدة دول المركز الرأسمالي وتوفير شروط الاستغلال المكثف لطبقاتها العاملة والهجوم على المكتسبات الاجتماعية. مما يوفر شروطا لانفجار هذه الأزمة مستقبلا،

الثقافة والتغيير

في سلطة النصوص

نورالدين موعايب

تمارس النصوص منذ أن اكتشف الإنسان القراءة سلطة رمزية حتى لكان هذا النشاط الظريف لا يحقق شرعية وجوده، إلا إذا أجازته المكتوب، وحسبك ما أثارته النصوص من جدل حاد، حار كلما تعلق موضوعها بالعقيدة؛ إذ استعرت نار الصراع بين المسلمين، الذين قال عنهم محمود درويش: احتفى والدك بالنصوص فدخل اللصوص.

والمؤولين، المجتهدين غير المباينين بالقولة المهترئة: "لا اجتهاد مع النص". وعندي أن مفاهيم خليك بالتفكير أن يعتز بها، إلى حد التباهي. نظير مفهوم التأويل في المنطق، والمجاز في البلاغة، والظاهر أن كتابة النصوص شديدة الالتحام بقراءة تلك النصوص، أو ما يسميه Roland Barthes "كتابة القراءة". وقد سبق ل François Ewald أن فند مقولة: "إن Michel Foucault كاتب بدون مراجع". الزاعمة أن صاحب "تاريخ الجنون" / "تاريخ الجنسانية" يرتاد أصقاعا بكرا. واذ يفند Ewald ما يفند، فإنما يستند إلى اعتراف Foucault نفسه بأنه ليس سوى قارئ نهم من قراء Nietzsche، مما يعزز ما ذهب إليه Barthes بخصوص أن النصوص جميعها ترتد إلى نص واحد، ما يدعوه النقد الحديث "ظاهرة التناس" (Kristéva, Todorov.....)

وإذا كانت شرعية النصوص المكتوبة/المقروءة قائمة بامتياز فإن العبرة هي بمهارة تركيب النصوص المقروءة ابتغاء مرضاة تحويلها إلى نص/نصوص أخرى تقني شموليتها وكثافتها مجموع النصوص الأصل.. وكثيرا ما استهوانني قول ديداكتيكي يمت إلى موضوع هذه السطور بأكثر من وشيجة هو: lire pour écrire.

لا جرم أن القراءة اليتيمة لا تجدي فتيلًا، وإنما المطمح هو القراءات المتعددة، لأن المعنى متكرر كذلك. ولو أن المقام يسعف لبين أن الفعل القرآني، الحقيقي، فعل إبداعي، نحو ما فعل Althusser بكتاب Marx المشهور: "الرأسمال". كما كتب: lire le capital

لهذا وذاك أميز القارئ والقراء، متذكرا كيف قرأ Eco نصا واحدا مني مرة (200).. وقبله ذكرا بن سينا أنه قرأ كتاب أرسطو "ما بعد الطبيعة" أربعين مرة ولم يظفر بشيء حتى وقعت يده على كتاب الفارابي: "في أغراض ما بعد الطبيعة". ازدادت الحاجة إلى القراءات المتكررة بعد تناسل المناهج النقدية التي ترضع أئداء العلوم الإنسانية.

هكذا أفهم دواعي الارتكان إلى القراءات التفاعلية (المتفاعلة). ذات المستويات المختلفة، أو ما دعاه بعضهم "المنهج التكاملي" في النقد الأدبي، وحتى يدرأ القارئ القراءة الإسقاطية فإنه مفروض فيه أن يؤمن بأن النص هو الذي يخضع المنهج وليس العكس، بالإضافة إلى تعدد المرجعيات والمناهل التي يمتح منها كتاب النصوص، بل إن Kristéva ألفت "علم النص". كما كتب صلاح فضل "بلاغة الخطاب وعلم النص". واهتدى مدرسو الفلسفة إلى حجية تدريس مادة تخصصهم انطلاقا من النصوص الفلسفية.

ولرب معترض يعترض بإشكالية التقويم في مثل حالات القراءات المتعددة باعتبار أن أي تقويم يقتضي معايير ومحددات لا مندوحة عنها، بيد أن ميثاق التقويم يشترط فسح توسيع هامش حرية تقدير المقوم (بكسر حرف الواو المشدد)، ومن ثمة رحابة تصرفه مستحضرا ما قاد Eco إلى حقوق النص، وتخوم التأويل بعد ما كان يردد "النص المفتوح" (يُنظر كتاباه: "النص المفتوح"، و"حدود التأويل"). ومن نافلة القول: إن الشبكات المعتمدة (التي يجب أن تعتمد)، شبكات ثرية بمدخلها المرنة ومفاتيحها المطواع (ة) / عتباتها المسعفة، لأنه شتان التنقيط والتقويم Evaluer ce n'est pas noter

أما "المقاربة بالنتائج" فهي كسيحة، تقزم الأنشطة البشرية، وتجهز على إبداعية الإنسان؛ هذا الإنسان الذي يستحيل سجن مارده في قمم الأعداد والترتب والنسب المنوية/ معطيات الإحصاء الوصفي التي ما أيسر تأزيمها. فإين نحن من إنطاق تلك الأعداد بعد وصفها؟ أ ليس حريا بها أن تفسرها، وتؤولها سغيا إلى تذييلها بقوى اقتراحية تغدو ملاحظة، مقيسة، بعيدة عن الخطابات الاستهلاكية التي تدعي "استثمار" النتائج.. ويمكن تمثيلا، لا حصرا الاستناد إلى أنموذجين دالين على محن القراءة و/أو منحها، هما مؤلف Franz kafka اليهودي، التشيكي؛ "بنات أوى والعرب"، الذي حير النقاد ووزعهم إلى فريقين، يرى أحدهما أن رائحة كراهية العرب فيها تزكم الأنوف، بينما يرى الآخر أن القصة غير كذلك... وما كتبه الباحث الاقتصادي "راولز" Rawls. المتأرجح قراؤه بين: من يدعي أن الباحث ليبرالي، ومن يعتبره اشتراكيا.

وأقدر أن من الإجراءات التي قد تطور ثنائيا: كتابة النصوص/قراءة النصوص، إنشاء مختبر الكتابة محايا إنشاء مختبر القراءة منذ أسلاك التدريس الأولى، والآن فإن المراكمة تمسي شروى تقير، لا حول لها ولا قوة، كما تنصح لنا بذلك الأدبيات المتخصصة في الديداكتيكا الحديثة.

يا أبتى هذه خوذتك

عائشة جرو

على جسدك لوطن مبهم
يا أبتى هذه قوالب الرصاص
مزهريات في كل ركن من
كوخنا
وما بشرت انت والعشرات من
الشهداء بجنة.
يا أبتى ما نفع كل تلك
البزات تقاطرت منها انهر زيت
قتاديلك،
كل تلك القبور الخنادق،
والبنادق التي توسدت
اعقابها
وجنات البلاد
دعستها حوافر الإسمنت
المبيض؟
وحرب على الفقراء ما
نطفات...

أنفع،
من حرب أرققت لها كل
عمرك،
الخليفي
تتجمع لتأكل من الخوذة
ما تذرفه لها مما تبقى من



وما منحتك سكنا
يا أبتى
كل قطط وكلاب الحي
روحك
وما منحتك الحرب غير
خرائط

خياط لمروة

عبد اللطيف صردي

راس الدرب وتقاشح على الرجا
والوداد مشيتي اولدي مع
الخواوي.
وعمرت لبريق وعرفت
عشرتو شحال تساوي.
ماينضعك مقدم ولاشيخ
ديال الشماعية ولاالعطاوية
ولا وسيد الضاوي.
في آخر يامك ما تشد وتريج
غير لعراوي.

بالسماوي.
ماشديت فلوس الشناقة
وفراقشية الانتخابات ففنادق
كبار ولا قهاوي.
وعرفت عيلات حرات
عايشو ولادهم باعو الخبز
والملاوي.
وسماعت معاني عيطات
خربوشة وساويت هجهوج
كناوي.
ونت يالعياش حاضي في

انا خياط قانع بلا كان ما
متاوي.
ساتر عورات لعباد خوتي ما
فحد داوي.
ومكينتي لحبيبة موكلة
ولادي وتزيد داوي.
ما انا سحار ما بعث بخور و
لا شعلت جاوي.
مالعبت فحلاقي دادوص
ماشطحت قرد مادرت تناوي.
ماديت ذهب عيلات





تستضيف جريدة النهج الديمقراطي العمالي ادريس عدة مناضل النهج الديمقراطي العمالي وعضو الجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي ليحدثنا عن وضعية تاريخ المغرب

الآخر تصدى له المخزن وخربه من الداخل، بتأثير مباشر من اوفقيرو وزير الداخلية آنذاك الذي جسد إرادة القصر في حماية أراضي الاستيطان الخاص، التي توقع مشروع سبو مصادرتها، وإعادة توزيعها على الفلاحين الصغار، وهكذا ومرة أخرى تمت عرقلة الأسس الإصلاحية لهذا المشروع، ليتم تقزيمه الى مجرد عملية تحويل هيدرو-فلاحية، شهدتها الحوض بعد اقامة سد إدريس الاول وسد الوحدة، وهي العملية التي استفاد ولازال يستفيد منها بالأساس، تحالف الرأسمال والملاكين الكبار في البادية. والمفارقة انه في هذه الفترة التي رفض فيها المخزن مصادرة الأراضي التي يحتلها المستوطنون، لفائدة الفلاحين الكادحين، كان يتغاضى عن بيوعات مشبوهة ونهب بالجملة، لهذه الأراضي من طرف الأعيان وخدام المخزن والعسكر، وهم من سيعرفون لاحقا بالمعمرين الجدد. لتتوالى بعد ذلك انتكاسات المشروع الإصلاحى الزراعي ومعه اختلال الميزان التجاري الفلاحي لفائدة الواردات منذ سنة 1974، وانحسار مشاريع الاكتفاء الذاتى، التي همت المواد الغذائية الأساسية. بل التخلص نهائيا حتى من الشعارات الوطنية الإصلاحية، التي ظلت ترددها الدولة في المراحل السابقة. وفي هذا الصدد تم حذف عبار "الإصلاح الزراعي" من اسم وزارة الفلاحة على عهد الوزير/المستشار السابق، مزيان بلفقيه منذ سنة 1994، لتعود الدولة المخزنية بشكل صريح لمخطط رسملة الفلاحة المغربية وتعميق تبعيتها للسوق الخارجية.

ومن خلال متابعة السياسات التي استهدفت البادية المغربية قبيل وطيلة مراحل فرض مخطط المغرب الأخضر وبعده مع مخطط الجيل الأخضر، يبدو ان مسلسل تركيز الأراضي الفلاحية في أيدي الرأسمال الزراعي المحلي والأجنبي بما فيه الصهيوني، وتفويت أراضي الدولة وانتزاع أراضي الجموع من مالكيها، قد تم استئنافه بوشيرة سريعة وبعنف، تحت غطاء تغييرات قانونية خطيرة مست هذه المرة كذلك. كما في بدايات الاستعمار المباشر، قانون التحفيظ العقاري والتشريع الغابوي وظهير 1919 المتعلق بالأراضي السلالية وتشريعات التمويل والاستثمار الفلاحي، فبعد تصفية شركتي صوديا و صوجيطا والشركات الممثلة، وتسليم أراضيها للرأسمال الزراعي وأعيان وخدام المخزن، تسارع الدولة الخصى، لانتزاع 700 ألف هكتار من الأراضي السلالية وأراضي الكيش، لتسليمها للخوادم في أكبر عملية نهب منظم وتركيز للملكية الفلاحية لم تشهد لها بلادنا مثالا حتى في عهد الاستعمار المباشر، وجعل العقار الغابوي مستباحا أكثر من ذي قبل، من طرف المضاربين، عبر تسهيل مساطر المبادلة والكراء والشراكات على أراضي الملك الغابوي كما جاء في استراتيجية غابات المغرب 2020-2030 كما تمت مباركتها من طرف الملك أواخر 2019.

4 ماهي في رأيك اهم شروط تحقيق تخية قروية وفلاحية وطنية، ودور القوى الوطنية والتقدمية في ذلك؟

يبدو من خلال تفحص سريع لتطورات المسألة الزراعية في بلانا، خلال وبعد الاستعمار المباشر، ان الامر استقر، الي غاية اليوم، على تكريس ثنائية "فلاحة حديثة -فلاحة تقليدية"، وهيمنة تحالف الرأس مال الزراعي، وقواد المخزن واعيانه في البادية المغربية، على حساب بؤس جماهير الفلاحين الكادحين والعمال الزراعيين وعموم

ظهور "ازدواجية فلاحية" جديدة في بلادنا، فبعدها كانت الفلاحة المغربية تخضع لتقسيم تقليدي طبيعي، ما بين زراعة سقوية وأخرى بورية فقط، أضحت الفلاحة المغربية بعد التغلغل الاستعماري، مقسمة بين فلاحة حديثة تحويلية وتصديرية، تحظى برعاية الدولة ويقودها الرأسمال الزراعي، على وعاء عقاري فلاحى محمي بالقوانين، و القبضة الاستعمارية والأختام السلطانية، وزراعة معاشية أسرية، يتشغل بها أغلب القرويين، محرومة من أي دعم، وموزعة في أغلبها، على أراضي اقل جودة وقاحلة، كاستغلاليات زراعية صغيرة ومراعي، تتقاسمها انماط ملكية جماعية عرفية، تجعل هؤلاء الفلاحين، تحت رحمة السلطات الاستعمارية وأعيان وقواد المخزن.

ومن الناحية الاجتماعية أدت هذه التحولات إلى بروز تحالف المعمرين الفرنسيين وأعيان المخزن وقواده في مقابل الفلاحين الكادحين، الذين جرى تحويل أغلبهم تدريجيا إلى عمال زراعيين في الضيعات الكبرى للدولة الفرنسية والخوادم وعمال في المناجم، وإلى مهاجرين إلى المدن للاشتغال في الصناعات الناشئة التي كان يغلب عليها الطابع التحويلي.

3 كيف تطورت البنيات الاجتماعية والاقتصادية التي خلفها الاستعمار المباشر بعد الاستقلال الشكلي في العالم القروي؟

شكل العالم القروي بعد الاستقلال الشكلي، ساحة صراع قوي بين النخب السياسية الوطنية والتقدمية من جهة، والمصالح الاستعمارية برعاية المخزن والأعيان والقواد والعسكر، الذين التقوا حوله كورثة للاختيارات ومصالح الاستعمارية، وحماة لها حيث انه ومنذ وضع المخطط الخماسي الاول احتد التقاطب بين منظور وطني اجتماعي للفلاحة وتدبير الشأن القروي عموما، وبين منظور مخزني تبغي يراهن على استمرار البادية مجالا محفوظا له من اجل إعادة انتاج نسق الانتاج الفلاحي الاستعماري وللتوظيف السياسي المباشر للقرويين في محاصرة المد التحديثي للدولة، الذي اشتغلت عليه النخب الوطنية الصاعدة، بمنظور اصلاحي راهن مخططا، على تحديث المخزن. وهكذا تم التصدي من طرف القصر لأى توجه طرح المسألة العقارية، طرحا اجتماعيا إصلاحيا، بمصادرة أراضي الاستعمار الرسمي والخاص وتوزيعها على الفلاحين الصغار وتنظيمهم في اطار إصلاح زراعي شامل، حيث تم إفراغ المخطط المذكور، من محتوياته الشعبية، من طرف ولي العهد انداك الحسن الثاني، ليتم الاكتفاء بعدها بتوزيع شبه "اعتباطي" للأراضي الفلاحية في اطار ماسمي زورا إصلاحا زراعيا، وكان ذلك بداية انحصار المشروع الإصلاحى الاجتماعى في البلاد في البادية تحديدا، لصالح النقيض المخزني.

بعد ذلك وانطلاقا من سنة 1963 سيعرف المغرب مشروعا فلاحيا وبالأحرى قرويا مهما، هو مشروع سبو الذي حاولت من خلاله الأطر الوطنية المتبقية في الدولة ووزارة الفلاحة، بشراكة من FAO العودة مجددا للمقاربة الاجتماعية الإصلاحية للمسألة الزراعية في بلادنا، إلا أن المشروع هو

1 خلال فترة طويلة من تاريخ المغرب، كما هو العالم، مثلت البادية مجال الاستقرار والاستغلال البشري، لكن تحولات ديمغرافية واجتماعية غيرت الوضع، ومن أبرز التحولات التي اثرت في البادية المغربية، تغلغل العلاقات الرأسمالية. فما السياقات التاريخية لهذا التغلغل؟

تخية للرفيقات والرفاق في جريدة النهج الديمقراطي على الاستضافة. فعلا عرفت البادية المغربية تحولات مهمة عبر التاريخ، لكن أهم انعطافة عاشتها، كانت على إثر الصدمة الاستعمارية التي أثرت ولا زالت تؤثر بعمق في البنيات الاقتصادية، والاجتماعية والسياسية في البادية، وفي مركزها النشاط الفلاحي، حيث عرفت هذه الفترة، بدايات التسلل الرسمالى للبادية المغربية، عبر النشاط الفلاحي، ولا زالت هذه الصدمة، وما نتج عنها من تحولات، تحكم التطورات التي تعرفها البادية المغربية إلى يومنا هذا، في ظل نظام سياسي مخزني لا وطني، لم يقطع يوما مع مصالح الاستعمار وإملاءاته، بل زاد البلاد ارتباطا بها وتبعية لها.

2 ماهي إذن أهم الاليات التي اعتمدها السلطات والشركات الاستعمارية في تحقيق هذا التغلغل؟

كما سبقت الإشارة لذلك، أسس التدخل الاستعماري لعلاقات اقتصادية واجتماعية، وبالتالي سياسية جديدة في البادية، تعايشت بشكل ملفت مع البنيات شبه الاقطاعية، التي سادت العالم القروي قبل الاستعمار، حيث استطاعت الادارة الاستعمارية، استنبات استيطان فلاحى رسمى، تمثله الشركات والمؤسسات التابعة للدولة الفرنسية، وآخر خاص مثله المعمرين الخوادم، والشركات الخاصة الفرنسية، التي استوطنت بلادنا للاشتغال بالفلاحة الكبرى، ومن جهة اخرى استطاعت السياسات القروية الاستعمارية إرشاء وإدماج الأعيان والقواد في منظومتها ليتحولوا إلى سند لها في مواجهة انتفاضات الأهالي والمقاومة المسلحة. هكذا وتحت مظلة عسكرية من حديد و نار، وتحكم سياسي وإداري وبتعاون مكشوف من القصر، توجهت الادارة الاستعمارية، إلى إحداث بيئة حاضنة للرأسمال الزراعي، والاستثمارات العمومية للدولة الفرنسية في بلادنا، عبر شبكة من البنوك والمؤسسات المالية الفرنسية، الموجهة لدعم الاستيطان الزراعي، وشراء صمت وتعاون القواد والأعيان، كما اطلقت مشاريع بنيات تحتية طرقية ومينائية و هيدرو-فلاحية، ووضعت ترسانة قانونية مكنتها من انتزاع الأراضي الفلاحية ونقلها للمعمرين فأصدرت قوانين عقارية خطيرة، منها قانون الملكية منذ 1915، وقانون المحافظة العقارية سنة 1913، والظهير المنظم لتدبير المجال الغابوي الصادر سنة 1917، والظهير المنظم لسلطة وصاية الادارة الاستعمارية على أراضي الجماعات السلالية، الذي دخل حيز التنفيذ منذ سنة 1919. وكما شرعت في تقنين استغلال الملك البحري، وغيرها من التشريعات التي وفرت الغطاء القانوني لاستحواذ الدولة الفرنسية والمعمرين على حوالي مليون هكتار من أجود الأراضي الفلاحية، لإقامة فلاحة في خدمة السوق الفرنسية، والاسواق العالمية، ما نتج عنه

من وحي الأحداث

ذكرى الشهداء إنعاش
لذاكرة شعب

التيبي الحبيب

ترسخ تقليد إحياء ذكرى الشهداء ببلادنا وأصبح وشما في وعي المناضلات والمناضلين يستحيل محوه. فتحية لكل من ساهم في جعل ذكرى الشهداء مناسبة إنعاش ذاكرتنا جميعا. لا يفوتني هنا ان اعبر عن اعتزازي وافتخاري بالمجهود الجبار والشجاع الذي بذله الدكتور عمر جيبية وعائلته الصغيرة في إحياء ذكرى الشهداء تحت الحصار البولييسي في عهد الحسن الثاني. كان الدكتور عمر جيبية يضع مسكنه وعبادته تحت تصرف المخلصين للشهداء للاجتماع أو لأنشطة الذكرى. بعدها استطاع المناضلات والمناضلون انتزاع حق إحياء ذكرى الشهداء في القاعات العمومية وسمح ذلك بتوسيع التواصل وبرنامج وفعاليات تليق بالشهداء وبالمختطفين ومجهولي المصير. لكن القوى الرجعية سواء أجهزة الدولة القمعية السلطوية أو الأحزاب المخزنية فإنها لم تستسلم لإرادة المناضلين وما أن أحست بأنها استرجعت تفولها إلا وأغلقت أبواب القاعات العمومية ونكلت بكل من حضر لإحياء الذكرى. هكذا تحولت هذه المناسبة إلى يوم النضال والمواجهة المباشرة مع الأجهزة القمعية.

في هذه السنة اختار حزب النهج الديمقراطي العمالي يوم 13 نونبر عشية اغتيال القائد الشهيد عبد اللطيف زروال يوما لتخليد ذكرى الشهداء كل الشهداء بوقفة احتجاج أمام كوميسارية درب مولاي الشريف حيث اغتالت الأجهزة السرية الرفيق عبد اللطيف زروال تحت التعذيب يوم 14 نونبر سنة 1974. كانت الوقفة ناجحة بعزيمة منظمها واستعدادهم التام لتقديم ما يلزم من تضحيات جديدة إذا تطلب الأمر ذلك لان رمزية المكان قوية وكان العرض السياسي المباشر هو الإعلان عن موقف إدانة اغتيال الشهيد عبد اللطيف زروال وان المطالبة بحقيقة مصير المختطفين ومجهولي المصير موضوع لم يغلق وان الحقيقة مطلوبة وعلى أساسها ستنتم محاسبة الجلادين منفيدين ومسؤولين وأميرين.

يعتقد النظام انه نجح في اقبار الحقيقة بعد أن أسس لجنة الحقيقة والمصالحة وبعد أن وزع بعض الأموال على يشتري سكوت وتعاون الضحايا فمضى إلى إخفاء معالم الجريمة وأدواتها ومنفذيها وبعد أن بدأ يهدم مواقع ارتكابها. لكن وقفة 13 نونبر 2022 أعادت للذاكرة الشعبية ما كان يشكله معتقل درب مولاي الشريف من نقطة سوداء ومن إصرار على القتل والترويع للمعارضين للنظام. كانت ذكرى شهداء هذه السنة تجديد للعهد مع الشهداء بان رايتهم لا زالت خفاقة وان تضحياتهم كانت بذرة لا زالت تنمو وترشد الأجيال بعد الأجيال.

قمة الجزائر: قمة العمامة وسياسة النعامة

عبدالواحد ناجم

الأمم المتحدة)، ومن خارج المنطقة.. ولا واحد منهم من طرف الجامعة العربية.. لا (السودان، ليبيا، اليمن، سوريا، الصحراء الغربية...).

بالإضافة إلى هذا فقد تبنت القمة مبدأ حسن الجوار مع الدول المجاورة للمنطقة (التطبيع)، أما تأجيج الصراعات البينية والداخلية وشن الحروب على الشعب الليبي وتأبيد "النزاع" في المنطقة (نموذج الصحراء الغربية الذي تواصلت مسرحيته حتى داخل أسوار تلك القمة) وإغلاق الحدود.. فلا كلمة بشأن ذلك.

- التكامل الاقتصادي العربي ومنطقة التجارة العربية الحرة الكبرى وإقامة اتحاد جمركي عربي.. (منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى) هذه دخلت حيز التنفيذ منذ بداية يناير 2005. فماذا تحقق منها حتى اليوم لشعوب المنطقة؟

مرارة الواقع تجيب: البطالة، اقتصادات هشة، قوارب الموت، المعاناة اليومية لكل فئات مجتمعاتنا... فأنظمة حكام الاستغلال والاستهلاك فاشلة حتى بالمنطق الليبرالي البسيط.

نختم بنكتة البيان بدون تعليق: "الالتزام بمبادئ عدم الانحياز" وفي فقرة أخرى "تعزيز وعصرنة العمل العربي المشترك".

الكيان. كيف لا ونصفهم يطبع علنا والنصف الآخر في السر خان، وهذا لا يرد في البيان، ناهيك عن الموقف من المقاومة ومن الجرائم الصهيونية التي ترتكب في حق الشعب الفلسطيني المقاوم كل يوم.



- الأوضاع العربية: بالعبارات الروتينية المستهلكة والمملة (طريقة نسخ لصق من البيانات السابقة) حول الأوضاع الأساسية في كل من ليبيا واليمن والسودان والعراق وسوريا والصومال وجيبوتي.. والجميع يعرف أنهم أدوات ينفذون الأوامر والإملاءات في كل صغيرة وكبيرة تهم المنطقة مختلفون في كل بؤرة توتر عربية.. وهم بذلك عاجزون ضمينا عن إيجاد حلول لهذه القضايا.. فكافة الوسطاء الذين يتحركون في مناطق الصراعات بالمنطقة، مبعوثون دوليون (من

الحكام العرب لا يمتلكون القرار.. وقراراتهم تملأ عليهم من طرف أسيادهم وحمايتهم "الصغار والكبار"، من القوى المهيمنة بأجهزتها التي تحميهم من شعوبهم والقوى الحية ببلدانهم.. وهم أدري بأن بيانات قممهم "المؤشرة من واشنطن" لم ولن تُغَيَّر شيئا من واقع شعوب المنطقة المُزري والخطير، والذي ما فتئ يزداد خطورة..

فبعد ثلاث سنوات من "التأجيل"، انعقدت القمة العربية في الجزائر تحت عنوان "لم الشمل"، يومي 1 و 2 نوفمبر 2022.. العديد من النقاط التي أُدرجت على جدول الأعمال محشوة، وتم من خلالها لم ما يمكن له ليومين وتضرت السبل. ومن بين القرارات والمواقف التي صدرت في البيان الختامي الذي تمت تسميته بـ (إعلان الجزائر)، في المواضيع المطروحة نورد بعضها مع التعليق:

- القضية الفلسطينية، والتمسك بمبادرة السلام العربية لعام 2002 الصادرة عن قمة بيروت حينها.. تلك المبادرة المشؤومة التي خلقت الفجوة للمخططات الصهيونية-أمريكية (أوسلو وما تلاه، ومسلسل الاختراقات والتطبيع)، والتي رماها المحتلون في سلة القمامة، و"حكمانا يتشبثون بها" لأن عدوتهم هي إيران وحبيبهم هو

<< تنمة الحوار

القرويين، ومن المؤكد أن ذلك، لم يحصل بمحض الصدفة، إنما بفعل السياسات الاستعمارية التي استمرت وتعمقت بعد حسم الصراع السياسي في بلادنا وخصوصا في البادية بين طرف وطني اصلاحي، راهن اصحابه على امكانية التأثير من داخل البنيات المخزنية، وفرط تدريجيا في عمقه الشعبي في البادية، وبين نظام مخزني يراعي مصالح تكتل المعمرين الجدد.

وما يمكن ان نستنتج من هذه الخلاصة، ضرورة إقامة تنمية قروية حقيقية تقوم على أساس إصلاح زراعي عميق وشامل، يتمحور بودوره حول تحديد الملكية الزراعية وتوزيع الاراضي على الفلاحين الكادحين، في اطار سياسة فلاحية وطنية تضمن ديمومة الموارد الطبيعية، وفرض هذا المنظور الوطني التحرري في معالجة المسألة الزراعية في بلادنا، هو مهمة سياسية أولا، لا يمكن إنجازها بمعزل عن مشروع

الكادحين لإجبارهم على التخلي الفردي والجماعي عن أراضيهم تارة بالمساومات وفي أغلب الأحيان عبر القمع المباشر. كما أرى أن القوى الديمقراطية واليسار أولا مطالبة ببلورة طرح ديمقراطي للمسألة الزراعية في بلادنا، ويقوم على العودة لطرح مشروع الإصلاح الزراعي الشامل بما يتطلبه من تفكيك للملكيات العقارية الفلاحية التي تم تركيزها خلال وبعد الاستعمار المباشر، وتقوية ارتباطه الشعبي وامتداده التنظيمي في البادية وتكثيف مبادراته ونضالاته، للحاق ثم قيادة الدينامية النضالية التي تعرفها البادية بحضور مكثف للفلاحين الكادحين والعمال والنساء والشباب، وتوحيد هذه النضالات الاجتماعية القروية المشتتة والظرفية، وربطها بالنضال السياسي الحازم لفرض إصلاح زراعي ديمقراطي كمدخل ضروري، لأي تنمية قروية فعلية، ولتحقيق السيادة الغذائية والعدالة المجالية في بلادنا.

التغيير الجذري في بلادنا، لإقامة نظام حكم يستوعب مشروعا بهذا العمق الوطني التحرري، وأعتقد جازما ان مشروعا بهذه المواصفات لن يكن إلا يساريا جذريا، كما يعمل على بلورته رفاقنا في النهج الديمقراطي العمالي، برهانهم الصريح على تحالف العمال والفلاحين لإنجاز مهام الثورة الوطنية الديمقراطية، واشتغالهم الدؤوب على المسألة الزراعية سياسيا، بمناهضة الخيارات المخزنية التبعية وطرح البديل الشعبي، واجتماعيا بعملهم الدؤوب كمناضلين نقابيين إلى جانب الطبقة العاملة عموما والعاملات والعمال الزراعيين على الخصوص، وإلى جانب الفلاحين الكادحين في نضالهم المستميت لمقاومة انتزاع أراضيهم واستنزاف مياهم وتخريب الرصيد البيولوجي الفلاحي المحلي، ومواجهة الاحتكار والمضاربة والغلاء، إلى غيرها من الكواح الاقتصادية التي تضغط بها الكتلة الطبقية الحاكمة على الفلاحين